

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقرر عقيدة ٤١٥

الإيمان ومسائله وأحكامه

مقدمة :

تعتبر مسائل الإيمان وأحكامه وما يتعلق به من أهم مسائل الدين وأعظمها ، نظراً لِعِظَم شأنها وكبير فضلها، وكذلك للخلاف الكبير الذي وقع فيها سواء في مسألة تعريف الإيمان ودخول الأعمال فيه أو في مسألة زيادته ونقصانه أو مسألة حكم مرتكب الكبيرة أو في مسألة الصحابة أو الإمامة والخروج وهي مسائل عظيمة ومتفرعة .

• وسيكون الكلام عنها في الموضوعات التالية:

الموضوع الأول : حقيقة الإيمان:

أولاً: مراتب الدين.

ثانياً: معنى الإيمان ودخول الأعمال فيه.

ثالثاً: زيادة الإيمان ونقصانه.

رابعاً : علاقة الإيمان بمسمى الإسلام.

خامساً: العلاقة بين الإيمان والظاهر والباطن.

الموضوع الثاني: أحكام الإيمان:

أولاً: الاستثناء في الإيمان.

ثانياً: أحكام أهل الكبائر:

أ- حد الكبيرة والخلاف فيه، وبيان الراجح ووجه الترجيح.

ب- حكم مرتكب الكبيرة عند السلف، وموانع الوعيد عندهم.

ج- حكم مرتكب الكبيرة عند المخالفين .

الموضوع الثالث: نواقض الإيمان:

أولاً: حقيقة الكفر بين أهل السنة والجماعة وبين مخالفهم.

ثانياً: أنواع الكفر.

ثالثاً: دراسة مفصلة للأمور المؤدية إلى الكفر:

رابعاً: ضوابط أهل السنة والجماعة في التكفير:

الموضوع الرابع: آثار الإيمان على الفرد والمجتمع.

أولاً: مراتب الدين^(١):

عن عمر رضي الله عنه قال: بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم، إذ طلع علينا رجلٌ شديدُ بياضِ الثيابِ، شديدُ سوادِ الشعرِ، لا يرى عليه أثرُ السفرِ، ولا يعرفه منا أحدٌ، حتى جلسَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسندَ ركبتيه إلى ركبتيه، ووضعَ كفيه على فخذيه.

وقال: يا محمدُ؛ أخبرني عن الإسلامِ؟.

فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: الإسلامُ أنْ تشهدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ، وأنَّ محمدًا رسولُ الله، وتقيمَ الصلاةَ، وتؤتيَ الزكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتَحجَّ البيتَ إنِ استطعتَ إليه سبيلاً.

قال: صدقتَ.

فعبنا له: يسأله ويصدقُه!

قال: فأخبرني عن الإيمانِ؟.

قال: أنْ تؤمنَ باللهِ وملائكتهِ وكتبه ورسله واليومِ الآخرِ، وتؤمنَ بالقدرِ خيرِه وشرِه.

قال: «صدقت».

قال: فأخبرني عن الإحسانِ؟.

قال: أنْ تعبدَ اللهَ كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

قال: فأخبرني عن الساعةِ؟.

قال: ما المسؤولُ عنها بأعلمَ من السائلِ.

قال: فأخبرني عن أماراتها؟.

قال: أنْ تلدَ الأمةُ ربَّتها، وأنْ ترى الحفاةَ العُراةَ العالةَ رعاءَ الشاءِ يتطاولونَ في البُنيانِ.

ثم انطلق.. فلبثتُ ملياً، ثم قال: يا عمرُ، أتدري من السائلِ؟.

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: هذا جبريلُ، أتاكم يعلمكم دينكم). [رواه مسلم].

هذا الحديث حديث عظيم أيضاً، سماه بعض أهل العلم أم السنة، يعني كما في القرآن أم القرآن، فهذا

الحديث أم السنة؛ لأن جميع السنة تعود إلى هذا الحديث؛ فإن الحديث فيه بيان العقيدة، والعقيدة مبنية على

أركان الإيمان الستة، وفيه بيان الشريعة، وذلك بذكر أركان الإسلام الخمسة، وفيه ذكر الغيبات والأمارات؛ بل

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (شرح الأربعين النووية) لصالح بن عبد العزيز آل الشيخ (وهو موجود في المكتبة الشاملة).

قبل ذلك فيه ذكر آداب السلوك، والعبادة، وصلاح توجُّه القلب، والوجه إلى الله جل وعلا بذكر الإحسان، وفيه ذكر الساعة وأماراتها، وهذا نوع من ذكر الأمور الغيبية ودلالات ذلك. فهذا الحديث يعود إليه جلّ السنّة، كما أن قول الله جل وعلا في آية النحل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، قال طائفة من مفسري السلف: دخل في هذه الآية جميع أحكام الدين. جميع الدين في هذه الآية، وجميع أصول الأحاديث النبوية في هذا الحديث.

وهذا الحديث هو معروف بحديث جبريل، وروايته على هذا الطول عن عمر رضي الله عنه، وزوي أيضاً مقطعاً ببعض الاختصار في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وهذا الحديث فيه ذكر الإسلام والإيمان والإحسان، وفيه أن هذه الثلاثة هي الدين؛ لأنّه في آخرها قال عليه الصلاة والسلام (أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ).

فإذن الدين الذي هو الإسلام منقسم إلى ثلاث مراتب: الإسلام، والإيمان، والإحسان.

وهذا نخلص منه إلى قاعدة مهمة وهي: أن الاسم العام قد يندرج فيه أنواع منها الاسم العام؛ لأن الإسلام هو الدين فجمع هذه الثلاثة: الإسلام والإيمان والإحسان؛ فالإسلام منه الإسلام، وهذا مهم في فهم الشريعة بعامه؛ لأن من الألفاظ ما يكون القسم هو اللفظ ذاته، يعني أحد الأقسام هو اللفظ ذاته، وله نظائر، إذا وجد هذا فالاسم العام غير الاسم الخاص، ولهذا نقول الاسم العام للإسلام يشمل الإسلام والإيمان والإحسان، وليس هو الاسم الخاص إذا جاء مع الإيمان ومع الإحسان؛ لهذا لم يلحظ هذا الأمر طائفة من أهل العلم، فجعلوا الإسلام والإيمان واحداً، ولم يفرقوا بين الإسلام والإيمان حتى عزا بعضهم هذا القول لجمهور السلف، وهذا ليس بصحيح، فإن السلف فرقوا ما بين الإسلام والإيمان إذا كان الإسلام والإيمان في مورد واحد، وأما إذا كان الإسلام في مورد والإيمان في مورد؛ يعني هذا في سياق وهذا في سياق، هذا في حديث وهذا في حديث، فالإسلام يشمل الدين

جميعًا، والإيمان يشمل الدين جميعًا، فإذا هذا الحديث فيه بيان الإسلام بمراتبه الثلاث.

(إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدٌ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ): في هذا مدح لهذه الصفة وإحداها مكتسبة

والأخرى جبلية، أما شدة سواد الشعر فهذه جبلية لا تكتسب، ولا يجوز أن يصبغ بالسواد لمن ليس بذي سواد،

وأما شدة بياض الثياب فسياق هذا الحديث يقتضي مدح من كان على هذه الصفة، ولهذا كان النبي - صلى

الله عليه وسلم - يحب الثياب البيض، وكان يلبسها، وأمر بتكفين الموتى فيها عليه الصلاة والسلام.

(وَلَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ): يعني أنه لا يعرفونه في المدينة، وأتى بهذه الصفة الجميلة شدة سواد الشعر،

(ليس عليه) يعني فيه أثر غبار أو تراب، وعادة المسافر أن يكون كذلك، وأيضا (شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ) كأنه

خرج من بيته في نظافة أهله الساعة، فكيف يكون ذلك؟ فإذا في قوله (لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ) إشعار بأنه

مستغرب أن يكون على هذه الصفة لهذا قال بعدها

(وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ): وقد جاء في بعض الروايات أن جبريل عليه السلام كان ربما أتاهم على صورة دحية

الكلبي - أحد الصحابة -، فيسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فيجيب، وهذا غير مراد هنا؛ لأنه لا يتوافق مع

قوله (وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ) خلافاً لمن قال غير ذلك.

وهذا فيه التعليم، فإن جبريل عليه السلام أتى متعلماً ومعلماً؛ متعلماً من جهة الهيئة والسؤال والأدب،

ومعلماً حيث سأل لأجل أن يستفيد الصحابة رضوان الله عليهم وتستفيد الأمة من بعدهم.

(فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ): (أَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ) الضمير الأول يرجع إلى

جبريل، والثاني إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -، وهذا فيه القرب من العالم، القرب من المسؤول حتى يكون

أبلغ في أداء السؤال بدون رُعونة صوت ولا إيذاء، وأفهم للجواب.

(وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ) هذه قيل فيها تفسيران:

(وَوَضَعَ كَفِّيهِ) يعني جبريل، (عَلَى فَخِذَيْهِ) يعني على فخذي النبي صلى الله عليه وسلم، قالوا ذلك لأجل أن

تكون الضمائر راجعة على نحو ما رجعت عليه الجملة الأولى؛ لأن توافق الرجوع أولى من تعارضه بلا قرينة.

وقال آخرون: لا، (وَوَضَعَ كَفِّيهِ عَلَى فَخِذَيْهِ) هذه على فخذي جبريل أيضاً، يعني وضع كفي نفسه على

فخذي نفسه، وهذا أدب منه أمام مقام النبي صلى الله عليه وسلم.

في هذا أنّ طالب العلم ينبغي له أن يكون مهيباً نفسه، ومهيباً المسؤول للإجابة على سؤاله في حسن الجلسة،

وفي حسن وضع الجوارح، وفي القرب منه، وهذا نوع من الأدب مُهم، فإنّ سؤال طالب العلم للعالم، أو سؤال

المتعلم لطالب العلم له أثر في قبول العالم للسؤال، وفي انفتاحه للجواب. قد ذُكر في آداب طلب العلم، وفي

الكلام عليه أنّ بعض العلماء من علماء السلف كانوا ينشطون لبعض تلاميذهم فيعطونهم، وبعضهم لا ينشطون

له فيعطونه بعض الكلام الذي يكون عامّاً، أو لا يكون مكتملاً من كل جهاته، وذلك راجع إلى حسن أدب

طالب العلم أو المتعلم، فإنّه كلما كان المتعلم أكثر أدباً في جلسته، وأكثر أدباً في لفظه، وفي سؤاله كلما كان

أوقع في نفس المسؤول؛ فيحرص ويتهياً نفسياً لجوابه؛ لأنه من اِحْتَرَمَ اِحْتَرِمَ، ومن أَقْبَلَ أُقْبِلَ عليه، فهذا فيه أن

نتأدب جميعاً بهذا الأدب؛ فمثلاً ألحظ على بعض طلاب العلم، أو بعض المتعلمين أنه إذا أتى يسأل العالم يسأله

بنديّة لا يسأله على أنّه يستفيد، فيجلس جلسة العالم نفسه، أو يجلس جلسة المستغني، ويداه في وضع ليس في

وضع أدب؛ واحدة هنا والأخرى هناك، وجسمه أيضاً يعني في استرخاء تام ليس فيه الاستجماع، ونحو ذلك مما

يدل على أنه غير متأدب مع العالم، أو طالب العلم الذي سيستفيد منه. وهذه الآداب لها أثر على نفسية العالم

أو الحبيب، فإنك تريد أن تأخذ منه العلم، وكلما كنت أذلّ على الوجه الشرعي في أخذ العلم، كلما كان العالم

أكثر إقبالاً عليك؛ ولهذا تجد أنّ من؛ بل أكثر أهل العلم لهم خواص، هذا من خاصته، هذه الخصوصية راجعة

إلى إيش؟ راجعة إلى أن هذا المتعلم كان متأدباً في لفظه، وفي تعامله، وفي كلامه، وفي حركته مع شيخه، مما جعل

شيخه يثق فيه، ويقبل عليه في العلم، ويعطيه من العلم ما لا يعطيه غيره، ويعطيه من تجاربه في الحياة وتجاربه مع العلم ومع العلماء، وفي الأمور، وفي الواقع بما لا يفيد غير المتأدب معه. فهذه نأخذها من حديث جبريل عليه السلام هذا، ونأخذها أيضاً، من قصة الخضر مع موسى في سورة الكهف، وهي حُرِيَّة بالتأمل في آداب طلب العلم.

(يا مُحَمَّدُ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ):

(أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ) هذا سؤال عن نوع من أنواع الدين ألا وهو الإسلام المتعلق بالأعمال الظاهرة، فسأل عن الإسلام، ثم سأل عن الإيمان، ثم سأل عن الإحسان، إلى آخره. فقال (يا مُحَمَّدُ؛ أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ)، وفي قوله (أَخْبِرْنِي) فيه دلالة على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - مُحْبِرٌ، يعني أنه ينقل أيضاً الخبر عن الإسلام، وهذا موافق لما هو متواتر في الشريعة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما هو مُبَلِّغٌ؛ مُبَلِّغٌ للدين عن الله جل وعلا.

(الْإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ...):

هذا التفسير للإسلام تفسير للأركان الخمسة المعروفة، وهنا فسّر النبي صلى الله عليه وسلم الإسلام بالأعمال الظاهرة، ولم يجعل فيه الأعمال الباطنة أو بعض الأعمال الباطنة، ومعنى هذا أن الإسلام استسلام ظاهر، وهذا الاستسلام الظاهر يُجْبَرُ عنه بالشهادتين وبإقامة الأركان العملية الأربعة، والشهادة في نفسها لفظ فيه الاعتقاد، والتحدّث، والإخبار الذي هو الإعلام، وعلى هذا فسر السلف كلمة شَهِدَ، فقوله جل وعلا: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] ، (شَهِدَ اللَّهُ): معناه هل الله يشهد، يشهد بمعنى يعلم ويخبر. فإذا شهادة المسلم بأن لا إله إلا الله لا تستقيم مع كتمان هذه الشهادة، فمن شهد ذلك بقلبه ولم يظهر هذه الشهادة دون عذر شرعي فإنه لا شهادة له؛ بل لا بد في الشهادة من حيث اللفظ الذي دلت عليه اللغة، وأيضاً من حيث الدليل الشرعي لا بد فيها من الإظهار، وهو الموافق لمعنى الإسلام الذي

هو الأعمال الظاهرة.

فإذاً دخول الشهادتين في الإسلام الذي هو الأعمال الظاهرة راجع لمعنى الشهادة، وهو أن معنى الشهادة الإظهار - يعني بعد الاعتقاد - الإظهار والإعلام والإخبار، وهنا يأتي الاعتقاد؛ اعتقاد الشهادتين يرجع إليه؛ لأنه في معنى شَهِدَ، يرجع إليه أركان الإيمان جميعاً.

ولهذا نقول الإسلام هو الأعمال الظاهرة، ولا يصح إلا بقدر مصحِّح له من الإيمان، وهو الإيمان الواجب بالأركان الستة؛ فالإيمان الواجب يعني أقل قدر من الإيمان به يصبح المرء مسلماً، هذا مشمول في قوله (أن تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)؛ لأن الشهادة معناها الاعتقاد والنطق والإخبار والإعلام، تشمل ثلاثة الأمور هذه، فالاعتقاد يرجع إليه أركان الإيمان الستة.

فنخلص من هذا إلى أنّ الإسلام - وإن قال أهل العلم فيه: إن المراد به هنا الأعمال الظاهرة - فإنه لا يصح الإسلام إلا بقدر من الإيمان مصحح له، وهذا القدر من الإيمان دللنا على اشتراطه لفظ (أن تَشْهَدَ)؛ لأن لفظ الشهادة في اللغة والشرع متعلق بالباطن والظاهر.

والاعتقاد في الشهادتين ب(أن لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ)، هذا هو الإيمان بالله، وب(أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهُ) يرجع إليه الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم وبما أخبر به من الإيمان بالملائكة، والكتب، والرسل، والإيمان باليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

الإيمان فسره النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل عليه السلام بالاعتقادات الباطنة، وهذا الفرق بين المقامين لأجل ورودهما في حديث واحد، فالإسلام إذا اقترن مع الإيمان رجع الإسلام إلى الأعمال الظاهرة ومنها الشهادتان، ورجع الإيمان إلى الأعمال الباطنة، وإذا أُفرد الإسلام فإنه يراد به الدين كله، وهو الذي منه قسم الإسلام هذا، وإذا أُفرد الإيمان فإنه يراد به الدين كله بما فيه الأعمال، ولهذا أجمع السلف والأئمة على أن الإيمان

قول وعمل واعتقاد، وعلى أن الإيمان قول وعمل؛ يعني قول وعمل واعتقاد، يعني إذا أُفرد، وهذا هو الذي عليه عامة أهل العلم من أهل السنة والجماعة في أنّ الإسلام غير الإيمان، وأن الإيمان إذا جاء مستقلاً عن الإسلام فإنه يُعنى به الدين كله؛ يعني به الإسلام والإيمان والإحسان، وإذا أتى الإسلام في سياق مستقل عن الإيمان يُعنى به الدين كله، وأن الإسلام والإيمان إذا اجتمعا افترقا من حيث الدلالة، فجعل الإسلام للأعمال الظاهرة، وجعل الإيمان للاعتقادات الباطنة.

ومن أهل العلم من السلف أيضاً، من رأى أن الإسلام والإيمان واحد، وهذا كما ذكرت لك غير صحيح، ومنهم أيضاً رأى أن الإسلام والإيمان يختلفان ولو تفرقا أيضاً، ولكن الصحيح أن الإسلام إذا اجتمع مع الإيمان صار الإسلام كما ذكرت لكم للأعمال الظاهرة والإيمان للاعتقادات الباطنة، كما دلّ عليه حديث جبريل هذا. نقول الإيمان عند أهل السنة والجماعة يزيد وينقص مع أنه متعلق بالاعتقادات، والإسلام عند أهل السنة والجماعة لا يطلقون العبارة بأنه يزيد وينقص مع أنه متعلق بالعمل الظاهر، فكيف يكون هذا؟ وضح الإشكال؟ الإيمان يعلقونه بالاعتقادات الباطنة، ويقولون يزيد وينقص، والإسلام في الأعمال الظاهرة ولا يقولون فيه إنه يزيد وينقص.

والجواب عن هذا الإشكال: أن الإيمان إذا أُريد به عامة أمور الدين، كما جاء في حديث مثلاً وفد عبد القيس حيث قال لهم عليه الصلاة والسلام «أمركم بالإيمان بالله وحده، أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟» ثم ذكر أمور الإيمان، وقال «أن تؤدوا الخمس من المغنم» وهذا نوع من الأعمال. فإذا الأعمال باتفاق السلف داخلة - يعني من أهل السنة - داخلة في مسمى الإيمان، وإذا كان كذلك، فإذا قالوا الإيمان يزيد وينقص، فإنه يرجع في هذه الزيادة إلى الاعتقاد ويرجع إلى الأعمال الظاهرة، وهذا يعني أنّ الإسلام يزيد وينقص؛ لأنّ الإيمان الذي يزيد وينقص إيمان القلب وإيمان الجوارح، وإيمان القلب باعتقاده بقوة إيمانه بالله وملائكته وكتبه ورسله، هذا الناس

ليسوا فيه سواء بل يختلفون؛ منهم من إيمانه كأمثال الجبال، ومنهم من هو أقل من ذلك، وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والأعمال الظاهرة التي هي من الإيمان تزيد أيضًا وتنقص، فكلما زادت زاد إيمان العبد، وكلما نقصت نقص إيمان العبد، وينقص الإيمان بالمعصية أيضًا، ويزيد بترك المعصية.

بعض أهل العلم أيضا يقول الإسلام أيضًا يزيد وينقص، على اعتبار أن الإسلام هو الإيمان في دلالته على الاعتقاد والعمل، أو في دلالته على الأعمال الظاهرة، فإن الأعمال الظاهرة أيضًا يزيد معها الإسلام ويزيد معها الإيمان، كيف يزيد معها الإسلام؟ لأن الإسلام استسلام. ما الإسلام؟ الإسلام هو الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله. فالإسلام فيه استسلام لله بالتوحيد، وهذا تدخل فيه الشهادتان، فهذا إذاً يزيد الناس فيه وينقص استسلامهم لله بالتوحيد مختلف يتفاوتون فيه، والانقياد بالطاعة أيضًا يتفاوتون فيه.

إذن من أطلق هذا القول فلا يغلط، وقد أطلقه مرة شيخ الإسلام ابن تيمية؛ ولكن القول المعتمد عند السلف أنهم يعبرون في الزيادة والنقصان عن الإيمان دون الإسلام؛ لأن في ذلك مخالفة للمرجئة الذين يجعلون الإيمان الناس في أصله سواء، يعني في اعتقاد القلب، وإنما يتفاوت الناس عندهم بالأعمال الظاهرة.

فتقيد السلف بلفظ الإيمان يزيد وينقص، خلافًا للمرجئة الذين جعلوا الزيادة والنقصان في الأعمال الظاهرة دون اعتقاد القلب، وعندهم اعتقاد القلب الناس فيه سواء، كما يعبرون عنه بقولهم وأهله في أصله سواء.

فيعبرون عن الإيمان بأنه هو الذي يزيد وينقص دون الإسلام لهذا، فتأخذ بتعبيرهم ولا تطلق العبارة الأخرى؛ لأنها غير مستعملة عندهم مع أنها إن أطلقت فهي صحيحة إن احتيج إليها.

قال: صدقت، قال فعجبنا له يسأله ويُصدِّقه!:

يعني في جوابه عن مسألة الإسلام، وهذا فيه عجب أن يسأل ويُصدِّق، وهذا فيه لفت الانتباه؛ انتباه

الصحابة إلى هذه المسائل، كيف يسأل ويصدق؟ فالمتعلم إذا أتى بأسلوب في السؤال يلفت النظر ليستفيد البقية مع علم المسؤول فإنّ هذا حسن ليستفيد منه الآخرون؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم يعرف أن هذا جبريل، وتصديقه له دال على هذا بوضوح. ففي هذا أن المتعلم يأتي للعالم بمعرفته بما يسأل لإفادة غيره، وأن هذا أسلوب حسن من أساليب التعليم الشرعية.

(قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: أن تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ):

ذكر أركان الإيمان الستة، وهذه الأركان جاءت في القرآن أيضاً، منها خمسة؛ المتابعة، جاءت في قول الله جل وعلا: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] هذه أربعة.

وقوله: ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ ﴾ [البقرة: ١٧٧]

وكما في قوله: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالَّذِي أَنْزَلَ

مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء: ١٣٦]،

وفي القدر جاء قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [البقرة: ٤٩] .

وهذه الأركان الستة هي التي عُبر عنها بأركان الإيمان، والخمسة التي قبلها بأركان الإسلام.

أركان الإيمان، ما معنى كونها أركاناً؟ نلاحظ مسألة مهمة ينبغي لكم أن تنتبهوا لها: أن لفظ أركان الإسلام،

ولفظ أركان الإيمان لم يرد في شيء من النصوص؛ لم يرد أن للإيمان أركاناً، ولا أن للإسلام أركاناً، وإنما عبر

العلماء بلفظ الركن اجتهاداً من عندهم. وإذا كان كذلك فينبغي أن تفهم النصوص على ضوء هذا الأصل، وهو

أن التعبير عن هذه بالأركان إنما هو فهم لأهل العلم في أن هذه هي الأركان - وفهمهم صحيح بلا شك - لأن

الركن هو ما تقوم عليه ماهية الشيء؛ فالشيء لا يُتصور قيامه إلا بوجود أركانه، فمعنى ذلك أنه إذا تخلف ركن من الأركان ما قام البناء، فإذا تخلف الإيمان بالقدر ما قام بناء الإيمان أصلاً، إذا تخلف ركن الإيمان باليوم الآخر ما قام البناء؛ لأن الركن في التعريف الاصطلاحي هو ما تقوم عليه ماهية الشيء، فإذا تخلف ركن لم يقيم الشيء أصلاً، يعني لم يقيم الشيء وجوداً شرعياً؛ لأن قيامه مبني على تكامل أركانه.

وهذا يورد علينا إشكالا وهو: أنه في الإسلام قيل هذه هي أركان الإسلام الخمسة، والعلماء لم يتفقوا على أن من ترك الحج والصيام جميعاً من أركان الإسلام أنه ليس بمسلم، واتفقوا على أنه من ترك ركنًا من أركان الإيمان فإنه ليس بمؤمن أصلاً، وهذا يرجع إلى أن اصطلاح الركن اصطلاح حادث.

فينبغي أن تفهم خاصة في مسائل الإيمان والإسلام والتكفير وما يتعلق بها أن العلماء أتوا بالألفاظ للإفهام، فهذه الألفاظ التي للإفهام لا تُحكّم على النصوص، وإنما النصوص التي تُحكّم على ما أتى العلماء به من اصطلاحات، يعني أن نفهم الاصطلاحات على ضوء النصوص، فإذا صار الاصطلاح صحيحًا من جهة الدليل الشرعي رجعنا في فهم الدليل الشرعي للاصطلاح ففهمنا ذلك، وهذا يتضح ببيان أركان الإسلام، فإنه لو تخلف ركنان من أركان الإسلام، تخلف الحج مثلا والصيام، فإنّ أهل السنة والجماعة ما اتفقوا على أن من لم يأت بالحج والصيام فإنه ليس بمسلم؛ بل قالوا: هو مسلم؛ لأنه شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ ولأنه أقام الصلاة مثلا، واختلفوا فيما عدا ذلك من الأركان فيما إذا تركها، يعني ولم يأت بها دون جهد لها مع أنه تخلف عنه ركن أو أكثر.

وهذا يعني أنه في فهم أركان الإسلام، نجعل هذه الأركان تختلف في تعريف الركن عن فهم أركان الإيمان، فنقول في أركان الإسلام: يُكتفى في الإسلام بوجود الشهادتين والصلاة، وفي غيرها خلاف، وأما في أركان الإيمان فمن تخلف منه ركن من هذه الأركان فإنه ليس بمؤمن هذا من حيث التأصيل. فإذا نقول يمكن أن يسمى

مسلمًا ولو تخلف عنه بعض أركان الإسلام، ولا يصح أن يسمى مؤمنًا إن تخلف عنه ركن من أركان الإيمان. إذا تقرّر هذا فأركان الإيمان الستة هذه فيها قدر واجب لا يصح إسلام بدونه؛ قدر واجب على كل مكلف، من لم يأت به فليس بمؤمن، وهناك قدر زائد على هذا تبعًا للعلم، أو تبعًا لما يصله من الدليل.

فما هو القدر المجزئ وهو الذي من لم يأت به صار كافرًا؟ فهذا هناك قدر مجزئ في الإيمان بالله، قدر مجزئ في الإيمان بالرسول، قدر مجزئ في الإيمان بالكتب، وقدر مجزئ في الإيمان باليوم الآخر والقدر، إلى آخره.

أما الإيمان بالله فهو ثلاثة أقسام:

١. إيمان بالله بأنه واحد في ربوبيته.

٢. وإيمان بالله بأنه واحد في ألوهيته؛ يعني في استحقاقه العبادة.

٣. وإيمان بالله يعني بأنه واحد في أسمائه وصفاته لا مثيل له سبحانه وتعالى؟ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ { [الشورى: ١١].

القدر المجزئ من الأول أن يعتقد أن الله جل جلاله هو ربّ هذا الوجود، يعني أنه هو الخالق له، المدبر له،

المتصرف فيه؛ خالق له، مدبر له، ومتصرف فيه كيف يشاء، هذه الربوبية.

بالإلهية بأنه لا أحد يستحق شيئًا من أنواع العبادة من الخلق؛ بل الذي يستحق هو الله جل جلاله وحده.

والثالث: أن يؤمن بأن الله جل وعلا له الأسماء الحسنى والصفات العلا دون تمثيل لها بصفات المخلوقين،

ودون تعطيل له عن أسمائه وصفاته بالكلية، أو جحد لشيء من أسمائه وصفاته بعد وضوح الحجة فيها له.

هذا القدر المجزئ من الإيمان بالله.

الإيمان بالملائكة: القدر المجزئ أن يؤمن بأن الله جل وعلا له خلق من خلقه اسمهم الملائكة، عباد يأتمرون

بأمر الله جل وعلا، مربوبون لا يستحقون شيئًا، وأن منهم من يأت بالوحي للأنبياء، هذا القدر هو الواجب.

فإذا قال: لا أنا أنكر وجود ملائكة لأني لم أرهم: فهذا انتفى عنه هذا الركن وهو الإيمان بالملائكة؛ لكن لو قال: أنا ما أعلم من هو (ميكال): فإنه لا يقدر في إيمانه بالملائكة؛ لأنه يقول: أنا مؤمن بوجود هذا الخلق من خلق الله جل وعلا ملائكة؛ لكن ميكال ما أعرف هذا ميكال. فيبلغ بالحجة فيه في آية البقرة؟ ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ...﴾ [البقرة: ٩٨] الآية التي فيها ذكر ميكال، ويبلغ بما جاء فيه، فإن علم أنها آية ثم لم يؤمن كان جاحداً لهذا الركن من الأركان.

فإذا فيه قدر مجزئ وهو الذي يجب على كل أحد، وقدر يتفاضل فيه الناس واجب أيضاً مع العلم؛ فكلما علم شيئاً من ذلك وجب عليه الإيمان به، إلى آخره، وهذا واسع، وكلما علم شيئاً واجباً من ذلك زاد أجره وثوابه وإيمانه ويقينه.

الإيمان بالكتب: القدر المجزئ منها أن يعلم؛ أن يعتقد الاعتقاد الجازم الذي لا شك فيه بأن الله جل وعلا أنزل على من شاء من رسله كتباً هي كلامه جل وعلا وأن منها القرآن الذي هو كلامه جل وعلا هذا هو القدر المجزئ من ذلك. وما بعد ذلك أن يؤمن بالتوراة؛ قد يقول: أنا لا أعرف التوراة، فإذا عُرف وجب عليه، وهكذا في تفاصيل ذلك. فمن علم شيئاً بدليله، بنصه وجب عليه أن يؤمن به، لكن أول ما يدخل في الدين يجب عليه أن يؤمن بهذا القدر المجزئ، وهو الذي يصح معه إيمان المسلم.

ورسله: الإيمان - وهو الاعتقاد الجازم الذي لا ريب فيه، ولا تردد - بأن الله جل وعلا أرسل رسلاً لخلقه، وأن هؤلاء الرسل موحى إليهم من الله جل وعلا، وأن خاتمهم محمد عليه الصلاة والسلام فيؤمن به عليه الصلاة والسلام ويتبعه، فهذا هو القدر المجزئ، وما بعد ذلك أيضاً يكون واجباً بقدر ما يصله من العلم، وفيها أشياء أيضاً مستحبة في تفاصيل.

طبعاً هذا الحديث قد نُدخل فيه العقيدة كلها، ويطول الكلام، لكن أنبهك على أصول في فهم هذه

واليوم الآخر: القدر الجزئ منه الذي يتحقق به قيام الركن أن يؤمن بأن الله جل وعلا جعل يوماً يحاسب فيه الناس، يعودون إليه ويبعثهم من قبورهم ويلقون ربهم ويجازي المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته، وأن المحسن يدخل الجنة وأن المسيء يعني الكافر يدخل النار، وأن المسلم يدخل الجنة، هذا القدر واجب؛ ركن، وما بعد ذلك يكون بحسب العلم.

والقَدَرُ: يؤمن بالقدر خيره وشره من الله تعالى؛ بأن يؤمن -هذا هو القدر الجزئ- بأنه ما من شيء يكون إلا وقد قدره الله جل وعلا؛ بمعنى أنه سبحانه علم هذا الشيء قبل وقوعه، وعلمه بذلك أول، وأنه كتب ذلك عنده سبحانه وتعالى، وبغني عن اعتقاده الكتابة قبل العلم بدليلها أن يؤمن بالقدر السابق، يعني أن القدر سابق، فيشمل ذلك؛ يشمل اعتقاده أن القدر سابق العلم: علم الله جل وعلا، والكتابة؛ لأن الأقسام الآتية مقارنة أو لاحقة، وليست سابقة. ويؤمن أيضاً بأن ما شاء الله جل وعلا كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه ما من شيء إلا والله جل وعلا هو الذي يخلقه سبحانه فيخلق جل وعلا جميع الأشياء كما قال تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

فإذن الإيمان بالقدر إيماناً بالقدر السابق وبمشيئة الله وقدرته وخلقته؛ لإنفاذ القدر السابق. هذا قدر واجب لا يصح الإيمان بدونه، وهو الركن فيه أن يؤمن بسبق القدر، وفيما يتعلق بالمقدور الواقع، يعني بالقضاء الواقع، يعتقد أنه بمشيئة الله وخلقته لهذا الفعل، يعلم مراتب القدر الأربعة، وتفاصيل ذلك، هذا بحسب ما يصل إليه من العلم فمنه واجب، ومنه مستحب.

قوله هنا (بِالْقَدَرِ حَيْثُ وَشَرُّهُ)، الشر هنا من باب إضافة القدر إلى العامل، أما فعل الله جل وعلا فليس فيه شر كما جاء في الحديث «والشر ليس إليك».

إذا تقرر هذا فالإيمان الشرعي المراد به في هذا الموطن الذي يكون قريناً للإسلام كما فسرت لك، يراد به الاعتقاد الباطن، فإذا قرن بين الإسلام والإيمان انصرف الإسلام إلى عمل اللسان وعمل الجوارح، والإيمان إلى الاعتقادات الباطنة؛ فلهذا نقول إذاً لا يُتصور أن يوجد إسلام بلا إيمان، ولا أن يوجد إيمان بلا إسلام، فكل مسلم لا بد أن يكون معه من الإيمان قدرٌ هو الذي ذكرنا صحَّح به إسلامه، فلو لم يكن عنده ذلك القدر ما سُمي مسلماً أصلاً، فلا يُتصور مسلم بلا إيمان، فكل مسلم عنده قدر من الإيمان، وهذا القدر هو القدر المجزئ الذي ذكرت لك. وكل مؤمن عنده قدر من الإسلام مصحح لإيمانه، فإنه لا يُقبل من أحد إيمان بلا إسلام، كما أنه لا يقبل من أحد إسلام بلا إيمان.

فإذا قلنا: هذا مسلم، فمعناه أنه وُجد إسلامه الظاهر مع أصل الإيمان الباطن، وهو القدر المجزئ.

إذا تقرر هذا فنقول الإيمان يتفاوت أهله فيه، ولتفاوت أهله فيه، صار الإيمان أعلى مرتبة من الإسلام، وصار المؤمن أعلى مرتبة من المسلم؛ لأن الإيمان في المرتبة التي هي أعلى من مرتبة الإسلام قد حقق فيها الإسلام، وما معه من القدر المجزئ من الإيمان، وزاد على ذلك فيكون إذاً إيمانه أرفع رتبة من إسلامه؛ لأنه اشتمل على الإسلام وزيادة. ولهذا قال العلماء: كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً. ولهذا جاء في الحديث الصحيح أنّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له أحد الصحابة: أعط فلانا فإنه يا رسول الله مؤمن. فقال عليه الصلاة والسلام «أو مسلم»، فأعادها عليه الصحابي، فقال عليه الصلاة والسلام «أو مسلم»، فهذه قوله (أو مسلم) فيها دليل على تفريق ما بين المسلم والمؤمن، فإن مرتبة المؤمن أعلى من مرتبة المسلم، كما دلّت عليها آية الحجرات ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤] فدل على أنهم لم يبلغوا مرتبة الإيمان الذي هي أعلى من مرتبة الإسلام.

فإذاً نخلص من هذا إلى أن الإيمان الذي هو تحقيق هذه الأركان الستة بالقدر المجزئ منه، ليس هو المراد بذكر

هذه المراتب؛ لأنه داخل في قوله (أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ)، فتحقيق مرتبة الإيمان يكون بالقدر المجزئ، وما هو أعلى من ذلك؛ لأن الإيمان أعلى رتبة من الإسلام، والمؤمن أعلى رتبة من المسلم.

(قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ):

قال العلماء: الإحسان هنا ركن واحد.

ويراد بالإحسان: إحسان العمل، وقوله هنا في بيان ركنه (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) هذا ركن به يحصل الإحسان؛ لأن الإحسان من: (أَحْسَنَ الْعَمَلِ)؛ إذا جعله حسناً. وإحسان العمل يتفاوت فيه الناس، ومنه قدر مجزئ يصح معه أن يكون العمل حسناً، وأن يكون فاعله محسناً، فكل مسلم عنده قدر أيضاً من الإحسان لا يصح عمله بدونه، ثم هناك القدر الواجب أو المستحب الآخر ليتفاوت الناس فيه بحسب الحال الذي يتحقق به هذه المرتبة.

فأما القدر المجزئ فأن يكون العمل حسناً؛ بمعنى أن يكون خالصاً صواباً، يعني أن تكون النية فيه صحيحة، وأن يكون على وفق السنة.

وأما القدر المستحب فأن يكون قائماً في عمله على مقام المراقبة، أو مقام المشاهدة. ومقام المراقبة هذا أقل، ومقام المشاهدة هذا أعظم المراتب التي يصير إليها العبد المؤمن، وهو أن يكون عنده الأشياء حق اليقين.

فأما المرتبة الأولى: مرتبة المراقبة فهي في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) ذكر مقام المراقبة في قوله (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) وهي مقام أكثر الناس، فإنهم إذا وصلوا لهذه المرتبة فإنهم يعبدونه جل وعلا على مقام المراقبة، فإذا راقب الله؛ دخل في الصلاة بمراقبته لله، يعلم أن الله جل وعلا مطلع عليه، وأنه بين يدي الله جل وعلا كما قال سبحانه في سورة يونس ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس: ٦١]. فهذا مقام الإحساس

بمراقبة الله جل وعلا للعبد، صلِّ صلاة مُؤَدَّع لتعلم أن الله جل وعلا مراقبك، وأنه جل وعلا مطلع عليك، وما تفيض في شيء إلا وهو يعلمه سبحانه يعلم ذلك ويراه ويبصره منك سبحانه وتعالى، فهذا مقام المراقبة، وكلما عظمت هذه رجعت إلى إحسان العمل. فإذا مثلاً المرء تحرك في صلاته فاستحضر مقام مراقبة الله جل وعلا له واطلاعه عليه فإنه مباشرة سيخشع لاستحضاره هذا المقام؛ مقام المراقبة.

المرتبة الثانية: وهي أعلى من الأولى، وهي مقام المشاهدة، وهو الذي أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم بقوله:

(أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ)، وهذه المشاهدة المقصود بها مشاهدة الصفات لا مشاهدة الذات؛ لأن الصوفية

والضُّلال هم الذين جعلوا ذلك مدخلاً لمشاهدة الذات كما يزعمون، وهذا من أعظم الباطل والبهتان، وإنما

يمكن مشاهدة الصفات، ويُعنى بها مشاهدة آثار صفات الله جل وعلا في خلقه، فإن العبد المؤمن كلما عظّم

علمه وعظم يقينه بصفات الله جل وعلا وبأسمائه أرجع كل شيء يحصل في ملكوت الله إلى اسم من أسماء الله

جل وعلا أو إلى صفة من صفاته؛ فإذا رأى حسناً أمامه أرجعه إلى صفة من صفات الله وإلى أثر من آثار أسمائه

الحسنى في ملكوته، وإذا رأى سيئاً أرجعه إلى صفة من صفات الله، وإذا رأى خلقاً فيه كذا أرجعه إلى صفة من

صفات الله، وإذا رأى طاعة أرجعها إلى صفة، وإذا رأى معصية، وإذا رأى مصيبة، وإذا رأى حرباً، وإذا رأى

قتالاً، وإذا رأى علماً، أي حالة من الحالات يراها في السماء أو في الأرض فإن مقام مشاهدته لصفات الله

تقتضي أنه يُرجع كل شيء يراه إلى آثار أسماء الله جل وعلا وصفاته في خلقه، ولهذا يحصل هذا المقام لمن عظّم

علمه بأسماء الله جل وعلا وبصفاته وبأثرها في ملكوته، فيأتي لعظم علمه بذلك حتى يشهد صفة إحاطة الله جل

وعلا بالعبد، وأن الله جل وعلا رقيب عليه وأنه محيط به، وأنه شاهد عليه، فيعظم ذلك في نفسه حتى يستحي

أن يكشف عورته في خلوة لا يراها إلا هو، كما جاء في الحديث، قال في كشف العورة «إِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ أَنْ

يُسْتَحْيَى مِنْهُ»؛ هذا لأجل مقام المشاهدة العظيمة.

فإذاً أهل السنة الذين يتكلمون في الزهد وفي إصلاح أعمال القلوب على منهج أهل السنة يجعلون هذا على مقامين؛ مقام المشاهدة والمراقبة، والمشاهدة كما ذكرت لك في وصفها، وكل هذا راجع إلى الإحسان، إحسان العمل ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ وكلما عظم مقام المشاهدة أو المراقبة زاد إحسان العمل.

(قال: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟، قال: مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ):

لأن علم الساعة عند الله جل وعلا ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجِيبُهَا لَوْفِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾ [الأعراف: ١٨٧].

(قال: فَأَخْبِرْنِي عَنِ أَمَارَاتِهَا):

الساعة لها أمارات، وهي الدلائل والعلامات، والأمارات يعني الأشرطة كما جاء في آية سورة محمد قال جل وعلا ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨] يعني أشرطة الساعة، وهي علاماتها، جمع شَرَط وهو العلامة البيّنة الواضحة التي تدل على الشيء

وأمارات الساعة قسمها العلماء إلى قسمين: أشرطة أو أمارات صغرى، وأشرطة أو أمارات كبرى، وهذا المذكور هنا هي الأمارات الصغرى، ذكر منها (أَنْ تَلِدَ الْأُمَمُ رَبَّتَهَا)، والمقصود بالأشرطة الصغرى أو الأمارات الصغرى: هي التي تحصل قبل خروج المسيح الدجال، فما كان قبل خروج المسيح الدجال مما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه من علامات الساعة، فإن هذا من الأشرطة الصغرى. ثم ما بعد ذلك من الأشرطة الكبرى، وهي عشرٌ تحصل تباعاً في ذلك فمثلاً قوله: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلون قوما كذا» هذا من الأشرطة الصغرى، «لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من المدينة تضيء لها أعناق الإبل بالبصرة» هذا من الأمارات الصغرى، «لا تقوم الساعة حتى يفتح بيت المقدس أو «اعْدُدْ سِتًّا» كما في حديث عون بن مالك المعروف: «اعْدُدْ سِتًّا بين يدي الساعة: موتي، وفتح بيت المقدس، ثم موتان يخرج فيكم كقصاص الغنم، ثم استفاضة المال» ... إلخ، هذه جميعاً أشرطة

صغرى. وهذه الأشرطة الصغرى ذكّرها لا يدل على مدح أو على ذمّ، فقد يذكر الشيء على أنه علامة من علامات الساعة وليس هذا دليلاً على أنه محمود أو مذموم، أو على أنه منهي عنه في الشريعة. فقد يكون الشيء من الأشرطة وهو من الأمور المحمودة في الشريعة، كما قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي ذكرته لك حديث عوف بن مالك قال «اعْدُدْ سِتّاً بين يدي الساعة: موتي، وفتحُ بيت المقدس» وهو من الأمور المحمودة، وقد يكون من الأمور المذمومة.

فإذا وصف الشيء بأنه من أشرطة الساعة الصغرى أو الكبرى لا يدل بنفسه، يعني بكونه شرطاً لا يدل على مدحه أو ذمه بل هذا له اعتبار آخر.

(أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا): (رَبَّتَهَا) يعني سيدتها، فالأمة إذا ولدت فإنّ مولودها الذكر أو الأنثى هو سيد كمالك الأمة. فإذا الأمة هذه التي ولدت هذا الولد أصبحت مَسُوْدَةً له فهو سيّد على أمّه، والبنت سيدة على الأمة باعتبار أن الأب سيد؛ لهذا تعتق أم الولد بعد موت السيّد؛ ولا تعتق بمجرد ولادتها منه بل بعد موته لأجل الولادة؛ فلهذا قال هنا (أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا). الرّبّة هنا بمعنى: السيدة تلد سيدتها؛ لأن البنت المولودة حرّة وسيدة، وقال أهل العلم في هذا: هذا كناية أو إخبار عن كثرة الرقيق حيث يكثر هذا، وإلا فإنه موجود في العصور الأولى، في عهد الإسلام الأول، موجود فيما قبله وُلود الأمة أيضا لسيدها أو لسيدتها، وهذا غير المقصود به هذا الخبر لأنه من أمارات الساعة. لكن المقصود به أن يكثر ذلك بحيث يكون ظاهرة فيكون علامة، وقد حصل هذا، فقد حصل لما كثرت الفتوح صار الرجل يأخذ إماء كثيرة ويصير له عشر أو عشرون من الإماء، فيطأ هذه ويطأ هذه، فكل واحدة تنجب فيصبح الأولاد أسيدا على الأمهات لكثرة الرقيق.

(وَأَنْ تَرَى الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ): يعني أن ترى الفقراء الذين ليسوا بأهل للغنى، وليسوا بأهل للتناول لما جعلهم الله جل وعلا عليه من الأمور من رعي للشياه أو تتبع للجمال أو نحو ذلك،

جعلهم الله جل وعلا على هذا، فمن العلامات أنهم يتركون هذا الذي هو لهم، ويتجهون للتطاول في البنيان، والتطاول في البنيان جاء في ذمّه أحاديث كثيرة معروفة، فقد كان الصحابة رضوان الله عليهم لا يتطاولون في البنيان، بل كانت منازلهم قصيرة رضوان الله عليهم، ففي هذا ذمٌ للذين يتطاولون في البنيان، وهم ليسوا أصلاً بأهل لذلك، وهذا فيه تعيّر للناس وكثرة المال، وأن يكون المال بأيدي من ليس له بأهل.

(ثُمَّ انْطَلَقَ. فَلَبِثْتُ مَلِيًّا): انطلق يعني جبريل عليه السلام، (فَلَبِثْتُ): ذلك عمر رضي الله عنه ، (مَلِيًّا) جاءت في بعض الروايات أنها ثلاثة أيام.

(ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ، أَتَأْكُمُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ): أخبره عليه الصلاة والسلام بذلك مع علمه عليه الصلاة والسلام به، أخبره حتى يعظم وقع هذه الأسئلة، وجواب هذه الأسئلة.

ثانياً: معنى الإيمان ودخول الأعمال فيه:

للإيمان في اللغة استعمالان :

الأول: أن يتعدى بنفسه: فيقال: أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف وأمنته ضد أخفته، وأمنته أي جعلت له الأمن، فيكون معناه التأمين أي إعطاء الأمان قال تعالى: ﴿وَأَمَّنَّهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾^(١).

الثاني: أن يتعدى بالباء أو اللام: فهو مصدر آمن يؤمن إيماناً فهو مؤمن، ومعناه التصديق قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾^(٢)، أي بمصدق لنا يقال: آمنت بكذا أي صدقت به^(٣).

فالإيمان في اللغة بمعنى التصديق لكنه ليس مطلق التصديق بل هو تصديق خاص مقيد؛ إذ هو التصديق الذي معه أمن وثقة كما أن الإيمان ضده الكفر وليس التكذيب الذي هو ضد التصديق .

والخلاصة: أن الإيمان في اللغة بمعنى التصديق الذي معه أمن وثقة^(٤).

وأما تعريف الإيمان في الشرع :

فلقد اختلفت عبارات السلف فيه، فمن قائل أنه (قول وعمل)، وقائل (قول وفعل)، وقائل (قول وعمل ونية)، وقائل (قول وعمل ونية وسنة)، ومنهم من قال (قول وعمل ونية وإصابة)، وقائل (تصديق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالجوارح)، ومنهم من قال (جميع الطاعات الباطنة والظاهرة، فالباطنة أعمال القلب والظاهرة

(١) سورة قريش: الآية (٤) .

(٢) سورة يوسف: الآية (١٧) .

(٣) انظر: تعظيم قدر الصلاة، للمرزوقي: (٦٩٥/٢)، والتبصير في معالم الدين، للطبري: ص(١٩٠)، وتهذيب اللغة، للأزهري: (٥١٣/١٥-٥١٤)، والإبانة الصغرى، لابن بطة: ص(١٩٩-٢٠٠)، والصحاح، للجوهري: (٢٠٧١/٥)، ومفردات ألفاظ القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني: ص(٩١)، ومسائل الإيمان، للقاضي أبو يعلى: ص(١٥١)، والجامع لشعب الإيمان، للبيهقي: (١٠٣/١-١٠٧)، والنهاية في غريب الحديث، لابن الأثير: (٧٠/١)، ولسان العرب، لابن منظور: (٢٢٣/١-٢٢٤)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي: ص(١٥١٨)، وقد نقل الأزهري إجماع أهل اللغة وغيرهم على ذلك فقال: “ واتفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه التصديق ... ”. تهذيب اللغة: (٥١٣/١٥-٥١٤) .

(٤) انظر: مفردات القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني: ص(٩١)، ومسائل الإيمان، لأبي يعلى: ص(١٥١)، ولسان العرب: (٢٢٣/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (١٢٢/٧) وما بعدها و(٢٨٩/٧) وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز: (٤٧١-٤٧٤)، والقاموس المحيط: ص(١٥١٨).

أعمال البدن)، ومنهم من قال (قول وعمل وعقيدة)، وقائل (قول القلب واللسان وعمل القلب واللسان والجوارح)^(١).

ولا تعارض بين هذه التعريفات كلها فمجمليها أن الإيمان شامل لعمل القلب واللسان والجوارح، يقول ابن تيمية رحمه الله: "المقصود هنا أن من قال من السلف الإيمان قول وعمل أراد قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح، ومن أراد الاعتقاد رأى أن لفظ القول لا يُفهم منه إلا القول الظاهر أو خاف ذلك، فزاد الاعتقاد بالقلب، ومن قال قول وعمل ونية قال: القول يتناول الاعتقاد وقول اللسان، وأما العمل فقد لا يُفهم منه النية فزاد ذلك، ومن زاد اتباع السنة فلأن ذلك كله لا يكون محبوباً لله إلا باتباع السنة... كما سئل سهل بن عبدالله التستري عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول وعمل ونية وسنة؛ لأن الإيمان إذا كان قولاً بلا عمل فهو كفر وإذا كان قولاً وعملاً بلا نية فهو نفاق وإذا كان قولاً وعملاً ونية بلا سنة فهو بدعة"^(٢).

وخلاصة الأمر أن الإيمان هو تصديق بالقلب وقول باللسان وعمل بالجوارح.

• دخول الأعمال في مسمى الإيمان :

مما سبق يتضح جلياً أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان وأنها جزء منه وليست خارجة عنه والأدلة على ذلك كثيرة^(٣)، ومنها :

- النصوص الدالة على عمل القلب ومنها : قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا تَحْزُنكَ الَّذِينَ

(١) انظر: أصول السنة، للحميدي: ص(٤٩)، والإيمان، لأبي عبيد: ص(١٩)، والإيمان، لابن أبي شيبة: ص(٥٠)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، لعبدالإله الأحمدي: (١/٦٣-٦٤)، والجامع الصحيح، للبخاري: (١/١٠)، والتبصير في معالم الدين، للطبري: (١٩٠-١٩٣)، وشرح السنة، للبرهاري: ص(٦٧)، والشريعة، للآجري: (٢/٦١١)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين: ص(٢٠٧)، ومسائل الإيمان، لأبي يعلى: ص(١٥٢)، وشرح السنة، للبخاري: (١/٧٤)، والعقيدة الواسطية، لابن تيمية بشرح الهراس: ص(٢٣١).

(٢) مجموع الفتاوى: (٧/١٧٠-١٧١).

(٣) انظر: الإيمان، لابن أبي شيبة، وتعظيم قدر الصلاة، للمرزوقي: (١/٣٦٧-٤٨٦)، والسنة، للخلال: (٤/١٩-٤٩)، والشريعة، للآجري: (٢/٦١١-٦٣٧)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٢/٧٦٠-٨٠٢)، والإيمان، لابن منده: (٢/٢٩٤) وما بعدها، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٤/٨٨٩-٩٢٣)، والجامع لشعب الإيمان، للبيهقي: (١/١١٩-١٣٢)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (١/١٥٩-١٦٧).

ويقول كذلك ﷺ: « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان »^(١)، فذكر الإنكار باليد واللسان والقلب وعدّ ذلك كله من الإيمان^(٢).

- وكذلك كل الأدلة التي تثبت أن الإيمان شعب وأنه يزيد وينقص كلها تدل على دخول الأعمال في مسماه، إذ شعب الإيمان إنما هي أعمال للقلب واللسان والجوارح يزيد الإيمان بفعلها وينقص بتركها .

• والآثار عن السلف في تقرير دخول الأعمال في مسمى الإيمان كثيرة جداً^(٣)، بل لقد حكى كثير من العلماء الإجماع على ذلك^(٤).

ويقرر أهل السنة أن الإيمان اسم لمعنى ذي شعب وأجزاء له أعلى وأدنى، فالإسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها والحقيقة تقتضي جميع شعبها وتستوفي جملة أجزائها وأن كل شعبة منه تسمى إيماناً، فالصلاة من الإيمان، وكذا الزكاة والحج والصيام، والأعمال الباطنة كالحياء واليقين والإخلاص وغيرها، فالطاعات كلها من شعب الإيمان يقول ربنا تبارك وتعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴿٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان: (٢١٦/٢-٢١٩) برقم (٧٨) .

(٢) للمزيد من التفصيل في الأدلة انظر: الشريعة، للأجري: (٦١١/٢-٦١٥)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٧٦٠/٢-٧٧٢)، والإيمان، لابن منده: (١٥٤/١، ١٥٦، ٣٣١/٢-٣٣٢، ٤٣٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٩١١/٤-٩١٣) .

(٣) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (٨١/١-٨٤)، والإيمان، لابن أبي شيبة، والسنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (٣٠٧/١)، والشريعة، للأجري: (٦٣٨/٢-٦٤٣)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٠٣/٢-٨٢٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٩٢٣/٤-٩٣٣، ٩٥٥/٥-٩٥٩، ٩٨١-١٠١١)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني: (٢٦٦-٢٧٦) .

(٤) حكاه الشافعي. انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٩٥٦/٥-٩٥٧) برقم (١٥٩٣)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في الإيمان: ص(١٩)، ونقله عنه وعن إسحاق بن راهويه ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى: (٣٠٨/٧-٣١١)، وكذلك نقل الإجماع الطبري في صريح السنة: ص(٢٥)، والأجري في الشريعة: (٦١١/٢)، وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (الإيمان): (٧٦١/٢)، وابن أبي زمنين في أصول السنة: ص(٢٠٧)، والالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: (٩١٣/٤)، والداني في الرسالة الوافية: ص(٨١)، والصابوني في عقيدة السلف: ص(٢٦٤)، وابن عبد البر في التمهيد: (٢٣٨/٩)، والبغوي في شرح السنة: (٧٤/١)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى: (٦٧٢/٧)، والواسطية (بشرح المهراس): ص(٢٣١)، وابن رجب في فتح الباري: (٥/١) .

﴿٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَسَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ تَحَافِظُونَ ﴿٩﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ﴿١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١﴾^(١).

ويقول المصطفى ﷺ: ((الإيمان بضع وسبعون شعبة أو بضع وستون شعبة فأفضلها قول لا إله إلا الله وأدناها إمطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان)) .

فهذه النصوص تثبت أن الإيمان درجات بعضها فوق بعض وأن له أعلى وأدنى وأول وآخر، فأوله وأعله وأفضله قول لا إله إلا الله، وأدناه وآخره إمطة الأذى عن الطريق وبين هاتين المنزلتين منازل متفاوتة ودرجات متفاوتة يختلف فيها الخلق على قدر التزامهم بأمر الله تعالى وازديادهم من الطاعات وبعدهم عن المحرمات^(٢). والأدلة على ذلك كثيرة^(٣).

وقد اجتهد بعض العلماء في جمع هذه الشعب وسردها - مع أنه لم يرد في ذكرها نص معين - وذكر الأدلة عليها^(٤) حتى أن بعضهم ألفوا كتباً خاصة بذلك^(٥).

(١) سورة المؤمنون: الآية (١-١١) .

(٢) انظر: الإيمان، لأبي عبيد: ص(١٩)، والشريعة، للآجري: (٢/٥٧٦)، ومعالم السنن، للخطابي: (٤/٢٨٨)، والإيمان لابن منده: (٢/٤٤٨-٤٥٤)، وشرح النووي لصحيح مسلم: (١/١٢٢)، والصلاة، لابن القيم: ص(٣٧-٣٨)، وشرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز: ص(٤٧٦) .

(٣) كل النصوص الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان وأنه يزيد وينقص دالة كذلك على أن الإيمان شعب، إذ كل عمل صالح فهو من شعب الإيمان وإنما يزيد الإيمان أو ينقص بفعل شعبة من شعب الإيمان أو ترك شيء منها . وانظر كذلك: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٢/٦٤٧-٦٦٨)، والإيمان، لابن منده: (٢/٢٩٤-٣٠٤، ٣٥٠-٣٦٣)، وشرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٥/٩٨١-١٠١١)، والحجة، لقوام السنة: (٢/١٥٩-١٦٤) .

(٤) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٢/٦٥٠-٦٥٣)، والإيمان، لابن منده: (٢/٣٦٢-٣٦٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٥/٩٨١-١٠١١)، وفتح الباري، لابن حجر: (١/٥٢-٥٣) .

(٥) مثل كتاب المنهاج في شعب الإيمان للحليمي، والجامع لشعب الإيمان للبيهقي .

• المخالفون في حقيقة الإيمان^(١):

• ومع كل هذا البيان والوضوح إلا أن فئاماً من الناس قد ضلّوا في باب الإيمان لعدم فهمهم لهذه المسألة والتباسها عليهم: فظنوا أن الإيمان لا يكون إلا شيئاً واحداً فلا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه وأنه لا يكون ذا عدد ولا يجتمع في الشخص الواحد الحمد والذم واستحقاق الثواب والعقاب والوعد والوعيد بل إما هذا وإما هذا وظنوا أن الإيمان يزول كله بزوال شيء منه وأنه لا يتبعّض ولا يتجزأ ولا يتفاضل ولا يزيد ولا ينقص وليس شعباً متعددة وأن الناس فيه سواء^(٢).

وسنذكر المخالفين في النقاط التالية:

• حقيقة الإيمان عند الوعيدية (الخوارج والمعتزلة):

(الخوارج والمعتزلة): اتفقوا مع أهل السنة والجماعة على أن الإيمان حقيقة مركبة من اعتقاد وقول وعمل، ولكنهم خالفوهم بقولهم: إن الإيمان لا يتجزأ ولا يتبعّض، أي لا يزيد ولا ينقص، فمتى ذهب بعضه بارتكاب شيء من المعاصي: ذهب كله، واختلفوا في حكم العاصي في الدنيا، فقالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: لا نسميه مؤمناً ولا كافراً، بل هو في منزلة بينهما، ولكنهم اتفقوا على تخليده في النار^(٣).

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: “فكان من أول البدع والتطرف الذي وقع في هذه الأمة: بدعة الخوارج المكفّرة بالذنب، فإنهم تكلموا في الفاسق الملي، فزعمت الخوارج والمعتزلة أن الذنوب الكبيرة - ومنهم من قال: والصغيرة - لا تجامع الإيمان أبداً، بل تنافيه وتفسده كما يفسد الأكل والشرب الصيام، قالوا: لأن الإيمان هو فعل المأمور وترك المحظور، فمتى بطل بعضه بطل كله كسائر المركبات، ثم قالت الخوارج: فيكون العاصي كافراً لأنه ليس إلا مؤمن وكافر، وقالت المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين، قد يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر”^(٤). وقال في موضع آخر: “المعتزلة والخوارج يقولون بتخليد العصاة”^(٥).

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان) لعصام بن عبد الله السناني ص ٢٤-٢٥ ومن كتاب (الإيمان عند أهل السنة والجماعة والرد على المخالفين) لهيا بنت إسماعيل آل الشيخ ص ١٩-٤٢ (وكلاهما موجود في المكتبة الشاملة).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٤١/٧) و (٢٢٣/٧) و (٣٩٣/٧) و (٥١٠/٧) و شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٢٦ و ٢٣٥ كلاهما لابن تيمية .

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤) و الفصل لابن حزم (٣/ ١٨٨).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٠ - ٤٧١).

(٥) المصدر السابق (٧/ ١٥٩).

● حقيقة الإيمان عند المرجئة (الجهمية - الكرامية - مرجئة الفقهاء) :

المرجئة: هم الذين يرجئون أي يؤخرون العمل عن الإيمان.

حقيقة الإيمان عند الجهمية:

الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان الذي زعم أن الإيمان مجرد معرفة قلبية فقط دون تصديق القلب و قول اللسان وعمل الجوارح فلو لم يصدق بقلبه وينطق بلسانه ويعمل بجوارحه فهو مؤمن إذا عرف بقلبه لأن هذه الثلاثة غير داخلة في الإيمان، ولازم ذلك عندهم إيمان إبليس وفرعون وأبي جهل لأنهم عرفوا الله . وقالوا بأنه لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة^(١).

ولهذا فالكفر عندهم شيء واحد هو الجهل كما أن الإيمان عندهم شيء واحد، وهو العلم أو تكذيب القلب وتصديقه، ولم يكف الجهمية أن جعلوا كل كافر جاهلاً بالحق بل قالوا هو لا يعرف أن الله موجود^(٢).

حقيقة الإيمان عند الكرامية :

الكرامية: هم أتباع عبدالله محمد بن كرام: والإيمان عندهم هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب أو عمل الجوارح،

فمن تكلم به فهو مؤمن كامل الإيمان لأن الإيمان عندهم لا يتبعض، ، لكنهم لا ينكرون وجوب التصديق بل عندهم من كان مقرأً بلسانه مكذباً بقلبه فهو منافق خالد في النار في الآخرة ، فخالفوا أهل السنة في مسألة التصديق في الاسم ووافقوهم في الحكم، فالمنافق عندهم كامل الإيمان في الدنيا، مستحق للعقاب الأيدي في الآخرة لأنه لا يدخل الجنة إلا من آمن ظاهراً وباطناً^(٣).

حقيقة الإيمان عند الأشاعرة :

كان لأبي الحسن الأشعري له قولان في معنى الإيمان: ففي كتابه اللمع عرف الإيمان بأنه التصديق^(٤). وفي مقالات الإسلاميين: عرفه بأنه قول وعمل^(٥).

(١) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١ / ٢١٣ - ٢١٤) و الملل والنحل للشهرستاني (١ / ٨٦ - ٨٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ١٨٩) و (٧ / ١٩٣).

(٣) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٠٨) و مقالات الإسلاميين الأشعري (١ / ٣٢٣) و مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧ / ١٤١) و شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٢ / ٥١).

(٤) انظر: اللمع ص ١٥٤.

(٥) انظر: مقالات الإسلاميين (١ / ١٥٤).

بل إنه في كتاب الإبانة عرفه بأنه (قول وعمل يزيد وينقص)^(١).
ومن المعلوم أن كتاب الإبانة من الكتب التي ألفتها في آخر حياته.
أما أصحاب الأشعري فقد عرفوا الإيمان بأنه التصديق يوضح ذلك قول الباقلاني: (الإيمان هو التصديق بالله تعالى، وهو العلم والتصديق يوجد في القلب)^(٢).

ويقول الجويني في كتابه الإرشاد: (المرضى عندنا أن حقيقة الإيمان التصديق بالله فالمؤمن بالله من صدقه)^(٣).
وأما في كتابة العقيدة النظامية فيقول: (والمؤمن على التحقيق: من أنطوى عقداً على المعرفة بصدق من أخبر عن صانع العالم، وصفاته وأنبائه، فإن اعترف بلسانه ما عرف بجنانه فهو مؤمن ظاهراً وباطناً، وإن لم يعترف بلسانه معانداً لم ينفعه علم قلبه)^(٤).

كذلك الماتريدي اتفقوا مع أصحاب أبي الحسن الأشعري على أن الإيمان هو التصديق بالقلب وزاد بعضهم إلى أنه التصديق بالقلب والإقرار باللسان^(٥).

حقيقة الإيمان عند مرجئة الفقهاء:

الإيمان عندهم: قول باللسان واعتقاد بالقلب دون عمل الجوارح، ولذا فالإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص.
قال الإمام أبو حنيفة النعمان رحمه الله: (الإيمان هو الإقرار والتصديق)^(٦)
ويقول ابن أبي العز الحنفي: “ذهب كثير من أصحابنا إلى ما ذكره الطحاوي: أنه الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان”^(٧).

وقال أبو الحسن الأشعري: “والفرقة التاسعة من المرجئة: أبو حنيفة وأصحابه، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله

(١) انظر: الإبانة عن أصول الديانة ص ٢٧ .

(٢) التمهيد ص ٣٨٩ .

(٣) الإرشاد ص ٣٣٣ .

(٤) العقيدة النظامية ص ٨٥ .

(٥) انظر: التوحيد للماتريدي، ص ٣٧٣-٣٧٩ و تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ١ / ٨٠٠ - ٨٠٤ و شرح العقائد النسفية. سعد الدين التفتازاني، ص ٥٦ - ٥٩ .

(٦) الفقه الأكبر لأبي حنيفة مع شرحه للقاري ص ٣٠٤ .

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (٤٥٩/٢) .

والإقرار بالله، والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير^(١).

ومع أن المرجئة يجمعون تقريباً على أن العمل ليس داخلياً في حقيقة الإيمان ولا داخلياً في مفهومه ، إلا أن مرجئة الفقهاء هم أقرب هذه الطوائف لأهل السنة ، وأن الجهمية هم أبعد الطوائف؛ ولذا كُفِّرهم جمع من أئمة السلف دون باقي طوائف المرجئة.

* ومع أن القائلين بالتصديق أو بالتصديق والقول لم يتفقوا مع من قال بأن الإيمان هو المعرفة إلا أن في قولهم تقوية لمذهب من قال بذلك وتشجيع للفساق على اجتراح السيئات والمعاصي، ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب، وقول اللسان، والأعمال ليست منه كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها، ولم يكن قولهم مثل قول جهم، فعرفوا أن الإنسان لا يكون مؤمناً إن لم يتكلم بالإيمان مع قدرته عليه، وعرفوا أن إبليس وفرعون وغيرهما هما كفار مع تصديق قلوبهم، لكنهم إذا لم يدخلوا أعمال القلوب في الإيمان لزمهم قول جهم، وإن أدخلوها في الإيمان لزمهم دخول أعمال الجوارح أيضاً؛ فإنها لازمة لها)^(٢).

● والقول بالإرجاء وإخراج الأعمال من مسمى الإيمان قول مُخَدَّث مُبْتَدَع لم يعرفه صدر الأمة^(٣).

وقد ردّ السلف رحمهم الله على هذه الطائفة وبيّنوا أخطاءها وذكروا اللوازم الباطلة والآثار السيئة المترتبة على هذا القول^(٤).

وكذلك فإنهم ذمّوا المرجئة وهجروهم وحدّروا منهم^(٥).

(١) مقالات الإسلاميين (٢/٢١٩-٢٢١).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/١٩٤-١٩٥).

(٣) انظر: السنة للخلال (٣/٥٦٢) وما بعدها و شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥/١٠٧٣-١٠٧٦).

(٤) انظر: الإيمان لأبي عبيد ص ٢٧-٣٥ و المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة لعبد الإله الأحمدي (١/٦٨) وما بعدها و سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الرد على الإرجاء (٥/٢١٦) و السنة لعبدالله بن أحمد بن حنبل (١/٣٠٧) وما بعدها و السنة للخلال (٣/٥٦٢) وما بعدها و الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (الإيمان) لابن بطة (٢/٧٥٦-٧٥٩) و الإيمان لابن منده (٢/٣٣١) وما بعدها و شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥/١٠٧٧-١٠٧٨) و (٦/١٠٨٣) وما بعدها و عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني ص ٢٧٠-٢٧٥ و الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/٢٢٧-٢٦٧) و الحجّة في بيان الحجّة لقوام السنة (١/٤٣٨-٤٣٩) و (١/٤٥٤-٤٥٥) و أغلب الجزء السابع من مجموع الفتاوى لابن تيمية و شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ٤٥٩ وما بعدها .

(٥) انظر: السنة للخلال (٤/٥١) وما بعدها و الشريعة للأجري (٢/٦٧٦-٦٩٤) و الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (الإيمان) لابن

وكذلك فإن السلف رحمهم الله يبينوا أن الإيمان شعب متفاوتة وأنه يتجزأ ويتبعض ، وأكّدوا على أهمية العمل وأنه جزء من مسمى الإيمان داخل فيه ، وأنه لا إيمان إلا بعمل وأنه لا يُجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معها الإيمان باللسان نطقاً، ولا يُجزئ معرفة القلب ونطق اللسان حتى يكون العمل بالجوارح، فمن كملت فيه هذه الخصال الثلاث كان مؤمناً .

وقد حكى بعض السلف الإجماع على ذلك^(١)، بل حكى بعضهم كفر من لم يقل إن الإيمان يشتمل على هذه الخصال الثلاثة^(٢).

وبيّن السلف رحمهم الله أن أهل الإيمان يتفاوتون فيه فيكون مع الرجل بعض الإيمان لا كله ويثبت له من حكم أهل الإيمان وثوابهم بحسب ما معه من الإيمان كما يثبت عليه من العقاب بحسب ما عليه منه^(٣).

وكل النصوص الدالة على عمل القلب واللسان والجوارح تردّ على المرجئة، وكذلك كل النصوص الدالة على ذم المعاصي وجزاء أصحابها كلها تردّ عليهم في إخراجهم العمل من مسمى الإيمان وزعمهم أن الناس فيه سواء وأنه لا تضر مع الإيمان معصية* .

بطة (٢/٨٨٤-٩٠٦) و شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥/١٠٥٨-١٠٧٢) و (٦/١٠٨١-١٠٨٢) .

(١) حكاة الشافعي: انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (٥/٩٥٧) برقم (١٥٩٣).

وحكاة النووي . انظر : شرح صحيح مسلم (١/١٢٣) .

(٢) حكاة الآجري في الشريعة (٢/٦٣٦) .

(٣) انظر: الشريعة للآجري (٢/٦١١) و الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (الإيمان) لابن بطّة (٢/٧٦٠) و عقيدة السلف وأصحاب

الحديث للصابوني ص ٢٧١ و مجموع الفتاوى (٧/٥٠٥-٥٠٦) و شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٣٥ كلاهما لابن تيمية .

ثالثاً: زيادة الإيمان ونقصانه :

يقرر أهل السنة والجماعة أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد كلما أطاع العبد ربه جل وعلا وفعل شعبة من شعب الإيمان، وينقص كلما عصى الله جل وعلا وارتكب شعبة من شعب الكفر .

وقد تكلم العلماء كثيراً في هذه المسألة فلا يكاد يخلو كتاب من كتب السلف التي ذكرت باب الإيمان إلا ولهم في هذه المسألة بيان وتقرير^(١)، والأدلة على هذه المسألة كثيرة جداً منها:

- قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢١﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٢٢﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾^(٢).

- وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٣).

- وقوله جل وعلا: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ ﴾^(٤).

- وأما الأحاديث فمنها: قوله ﷺ في شأن النساء: « ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن » قلن: وما نقصان عقولنا وديننا يا رسول الله؟ قال: « ... أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم » قلن: بلى، قال: « فذلك من نقصان دينها »^(٥)، فإذا كانت المرأة لنقصان صلاتها عن صلاة الرجال تكون أنقص ديناً منهم مع أنها غير جانية بترك ما تترك من الصلاة أفلا يكون الجاني بترك الصلوات أنقص ديناً من المقيم لها المواظب عليها؟ فمن قدر على واجب وفعله فهو أفضل ممن عجز عنه وتركه وإن كان معذوراً في

(١) انظر: الإيمان، لأبي عبيد: (٢٤-٢٦)، والإيمان، لابن أبي شيبة: ص(٥٠)، والإيمان، للعدني: ص(٩٤)، وسنن أبي داود، كتاب السنة، باب الدليل على الزيادة والنقصان (٢١٦/٥-٢٢٠)، وسنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، زيادة الإيمان (١١٢/٨-١١٤)، والتبصير في معالم الدين، للطبري: (١٩٧-١٩٩)، وشرح السنة، للبرهاري: ص(٦٧)، والإبانة، للأشعري: ص(١٠)، والإبانة الصغرى، لابن بطة: (١٩٣-١٩٥)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (٤٣٩/١-٤٤٠)، وشرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية: (٢٢٨-٢٣١)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز: (٤٦٦-٤٧٠).

(٢) سورة الأنفال: الآية (٢-٤) .

(٣) سورة التوبة: الآية (١٢٤) .

(٤) سورة الفتح: الآية (٤) .

(٥) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم: (٦٨/١) برقم (٣٠٤) .

تركه فالإيمان ينقص بنقص الطاعات ويزيد بزيادتها^(١).

- ومن الأدلة أيضاً حديث حنظلة رضي الله عنه قال: «لقيني أبو بكر فقال: كيف أنت يا حنظلة؟ قلت: نافق حنظلة، قال: سبحان الله ما تقول؟ قلت: نكون عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرنا بالنار والجنة حتى كأننا رأي عين فإذا خرجنا من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات فنسينا كثيراً، قال أبو بكر: فوالله إنا لنلقى مثل هذا ثم ذهبنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرنا له ذلك، فقال: والذي نفسي بيده إن لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم ولكن يا حنظلة ساعة وساعة»^(٢)، فأبو بكر وحنظلة رضي الله عنهما كانا يشعران بزيادة الإيمان في مجالس الذكر والوعظ وبنقصه عندما يرجعون إلى دنياهم وأولادهم ونساءهم .

- ومن الأدلة كذلك حديث شعب الإيمان ، فهو دال على زيادة الإيمان ونقصانه، إذ أن الإيمان شعب متفاوتة ودرجات متعددة ويتفاوت الخلق في إيمانهم وزيادة ونقصاً بحسب ما يقومون به من تلك الشعب والخصال.

- ومما يدل على تفاوت شعب الإيمان وخصاله حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنه تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٣).

وهذا دال على أن من قدر على خصلة من خصال الإيمان وفعلها كان أفضل ممن تركها عجزاً ويدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى في القلب منه شيء^(٤).

- بل إن بعض الذنوب والمعاصي تنقص الإيمان حتى لا يبقى منه شيء فينزع من صاحبه، يقول صلى الله عليه وسلم: «لا يزني الزاني حيث يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا

(١) انظر: الإيمان، للعدني: ص(١٠١)، والمنهاج في شعب الإيمان، للحليمي: (٦٣/١)، وشرح السنة، للبغوي: (٧٤/١)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (٢٥١/٢)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (١٩٧/٢) .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة: (٢٢٢/١٧-٢٢٣) (٢٧٥٠) .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان: (٢٢٠/٢-٢٢١) (٥٠) .

ومن الأدلة أيضاً: حديث «من رأى منكم منكراً فليغيره...» ، وقد تقدم تخريجه .

(٤) انظر: الإيمان، لابن منده: (٣٤٥-٣٤٦)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (١٩٧/٢) .

ينتهب نهبه يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن^(١).

فالإيمان لا نهاية له فيزيد إلى ما شاء الله أن يزيد^(٢)، وينقص حتى لا يبقى منه شيء^(٣).

- وكل الأدلة التي تدل على زيادة الإيمان تدل على نقصانه والعكس، وذلك لأن كل قابل للزيادة قابل للنقص ولا يُتصور أن يكون شيء قابلاً للزيادة غير قابل للنقص، فكما يزيد ينقص، لأن الزيادة أصلاً لا تكون إلا عن نقص فمن لم تحصل له الزيادة فإيمانه أنقص من إيمان من حصلت له^(٤).

قيل لسفيان بن عيينة رحمه الله: "الإيمان يزيد وينقص؟ قال: أليس تقرأون القرآن ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾^(٥) في غير موضع؟! قيل: ينقص؟ قال: ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص"^(٦).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "إن كان قبل زيادته تماماً فكيف يزيد التام؟ فكما يزيد كذا ينقص"^(٧).

ويقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وبثبوتها - أي الزيادة - يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة قابل للنقصان ضرورة"^(٨).

بل يقول الإمام الأوزاعي رحمه الله: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، فمن زعم أن الإيمان يزيد ولا ينقص

(١) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه: (١٣٦/٣) برقم (٢٤٧٥). وقد استدل الإمام أحمد رحمه الله بهذا الحديث في الرد على المرجئة في هذه المسألة. انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (٩٥/١).

(٢) انظر: شرح السنة، للبرهاري: (٦٧)، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٣٤/٢).

(٣) ثبت هذا عن ابن عيينة: انظر: الإيمان، للعدني: ص (٩٤) (٢٨)، والشريعة، للآجري: (٦٠٧/٢) (٢٤٤)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٥٤/٢-٨٥٥) (١١٥٥).

وثبت أيضاً عن إسحاق بن راهويه: انظر: السنة، للخلال: (٥٨٢/٣) (١٠١١).

وثبت عن ابن منده: انظر: الإيمان: (٣٤٥/٢).

وعن البرهاري. انظر: شرح السنة: ص (٦٧).

(٤) انظر: شرح ابن بطال على صحيح البخاري: (٥٦/١).

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٧٣).

(٦) الشريعة، للآجري: (٦٠٥/٢) (٢٤٠)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٥٠/٢) (١١٤٢).

(٧) السنة، للخلال: (٥٨٨/٣) (١٠٣٠).

(٨) فتح الباري: (٤٧/١).

فاحذروه فإنه مبتدع” (١) (٢).

فهذا مذهب أهل السنة في الإيمان أنه يزيد وينقص، والأدلة عليه كثيرة والآثار عن السلف متوافرة (٣).

وقد حكى كثير من العلماء الإجماع على ذلك (٤).

فالإيمان يزيد بأداء الفرائض وفعل الواجبات وترك المحرمات ويزيد بزيادة العلم وحسن الخلق وأعمال البر والتقوى والصالحات سواء كانت من أعمال القلوب أو اللسان أو الجوارح، وينقص بالغفلة والنسيان وترك الواجبات وفعل المعاصي والمنكرات والتفريط في أعمال البر والخيرات (٥).

وكما أن أعمال اللسان والجوارح تزيد وتنقص فكذلك أعمال القلوب تتفاضل وتزيد وتنقص، تزيد بالتدبر والتفكير وبكثرة أعمال القلوب، فإيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم ومراتب الدين متفاوتة، فدرجة الإسلام

(١) الشريعة، للآجري: (٦٠٧/٢) (٢٤٥) .

(٢) ثبت عن الإمام مالك أنه قال بزيادة الإيمان ونقصانه. انظر في ذلك: السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (٣١٧/١) (٦٣٦)، (٣٤٢/١-٣٤٣) (٧٢٦)، والسنة، للخلال: (٥٨٢/٣) (١٠١٤)، (٥٩٢-٥٩١/٣) (١٠٤٣)، (٦٠٨/٣) (١٠٨٢)، والشريعة، للآجري: (٦٠٦/٢) (٢٤٣)، والرسالة الوافية، للداني: ص (٨٤-٨٥)، وشرح ابن بطلال على صحيح البخاري: (٥٧/١)، والتمهيد، لابن عبدالبر: (٢٥٢/٩)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٣/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٥٠٦/٧) .

(٣) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (٨٩/١-١٠٤)، والسنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (٣٠٧/١) وما بعدها، والسنة، للخلال: (٥٦٤-٥٦٥، ٥٨١-٥٩٣)، والشريعة، للآجري: (٦١٠-٥٨٠/٢)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٣١-٨٦١)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين: (٢١١-٢٢٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٩٦٠-٩٨٠، ١٠١٢-١٠٣٦)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث، للصابوني: (٢٦٥-٢٧٦)، والجامع لشعب الإيمان، للبيهقي: (١٥٩/١-٢٠٩)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (١٦٧-١٥٩/٢) .

(٤) تقدم ذكر كثير منها عند حكاية الإجماع على دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأضيف هنا ما لم يُذكر هناك أو ما كان فيه اختلاف في أرقام الصفحات: اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي: (٦٣-٦٤)، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): (٨٣٢/٢)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين: (٢١١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٩٦٠/٥) وما بعدها، والرسالة الوافية، للداني: ص (٨٣)، وشرح ابن بطلال على صحيح البخاري: (٥٦/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٢٣/٧-٢٢٤، ٥٠٥) .

(٥) بؤب الإمام ابن منده في كتاب الإيمان: ذكر الخصال التي إذا فعلها المسلم ازداد إيماناً: (٤٤١/٢) وقال: “ذكر الأعمال التي يستحق بها العامل زيادة إيمانه والتي توجب النقصان”، (٥٤١/٢).

أقل من درجة الإيمان ودرجة الإيمان أقل من درجة الإحسان، ولا يزال إيمان العبد في زيادة ونقص وارتفاع وانخفاض حتى يلقي ربه وقد نفى الرب ﷻ عن الأعراب استحقاتهم لمنزلة الإيمان وأثبت لهم اسم الإسلام فقال سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمْنَا قُلْ لَمْ تَتُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾ ^(١)، فنفى رسوخ الإيمان في القلب مع كونهم مسلمين ولديهم نوع إيمان يصح لهم العمل إذ لولا هذا القدر من الإيمان لم يكونوا مسلمين .

وقال تعالى في وصف عباده المؤمنين: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ^(٢) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ^(٣) أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ ^(٢) ، وكل هذا يثبت تفاضل الإيمان الذي في القلوب وزيادته ونقصانه ^(٣).

ويتفرع عن مسألة زيادة الإيمان ونقصانه مسألة تفاضل المؤمنين في إيمانهم، وذلك حسب أعمالهم كثرة وقلة إحساناً وإساءة، فالحسن أفضل وأكثر إيماناً من المسيء، وكذلك المكثّر أعلى إيماناً من المقلّ ^(٤).

(١) سورة الحجرات: الآية (١٤) .

(٢) سورة الأنفال: الآية (٢-٤) .

(٣) انظر: الإيمان، لأبي عبيد: (١٨-١٩)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (١٠٤/١)، وسنن النسائي [كتاب الإيمان وشرائعه، تفاضل أهل الإيمان]: (١١١/٨-١١٢)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٤/١-١٢٥)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٣٥/٧)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (٦٤/١-٦٥) .

وقد كان بعض السلف يقول أن الإيمان [يتفاضل] وهو نفس معنى قولنا [يزيد وينقص] إذ ما من شيء يتفاضل إلا وفيه الزيادة والنقصان . انظر : المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة لعبدالإله الأحمدي (٩٣/١) .

(٤) انظر: الإيمان، لابن منده: (٤١٢/٢-٤٢٢) .

رابعاً: علاقة الإيمان بمسمى الإسلام :

والمراد بهذا المبحث بيان معنى كل من الإيمان والإسلام وما بينهما من اتفاق وافتراق .

وهي من المسائل التي كثر كلام الناس عنها وكثر غلطهم فيها، وذلك لكثرة النصوص التي في الكتاب والسنة التي ذكرت الإيمان والإسلام، فهي كثيرة ومختلفة مطلقة ومقيدة، وكلام العلماء كثير في هذه المسألة وقلّ من تكلم عن الإيمان ولم يتطرق إلى هذه المسألة^(١).

* وبسبب اختلاف النصوص الواردة في الإسلام وتنوعها كان الخلاف بين أهل السنة في الإسلام والإيمان هل هما مترادفان فيكون كلاهما اسمان لمسمى واحد؟ أم هما متغايران ولكل واحد منهما معناه وحقيقته؟ وهذان هما قولاً أهل السنة في الإسلام والإيمان^(٢):

فالطائفة الأولى: قالت: الإسلام والإيمان مترادفان وهما اسمان لمسمى واحد.

ومن رأى هذا الرأي: كل من البخاري، ومحمد بن نصر المروزي^(٣)، وابن حبان^(٤)، وابن منده^(٥)، والبيهقي^(٦)، وابن عبد البر^(٧)، وغيرهم -رحم الله الجميع- .

(١) حتى أن بعض المحدثين يذكرونه في كتب الحديث منهم معمر بن راشد ذكره في كتابه الجامع [باب الإيمان والإسلام]: (١١/١٢٦-١٣١)، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الإيمان والرؤيا [ما ذكر في الإيمان والإسلام وما قالوا في صفة المؤمن]: (١١/٥-١١)، والنسائي في السنن في كتاب الإيمان وشرائعه: (٨/٩٧-١٠٤) .

(٢) انظر في ذكر الخلاف وأدلة كل فريق وردّ كل منهما على الآخر: تعظيم قدر الصلاة، للمروزي في مواضع عديدة منه، والإيمان، لابن منده: (١/١٢٠-١٢٦، ٢/٣١١-٣٢٦)، والفصل، لابن حزم: (٣/٢٦٩-٢٧١)، والجامع لشعب الإيمان، للبيهقي: (١/١٣٣-١٥٧)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (١/٤٤١-٤٥٤)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١/١٢١-١٢٤)، وأغلب المجلد السابع من مجموع الفتاوى لابن تيمية، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز: (٤٨٧-٤٩٤)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (١/٦٠-٦٢)، وفتح الباري، لابن حجر: (١/١١٦-١٢٣، ١٨٩-١٩٢)، وفتح الباري، لابن حجر: (١/١١٤-١١٥)، وحجة الله البالغة، للدهلوي: (١/٣٦٩-٣٧٣).

(٣) تعظيم قدر الصلاة: (٢/٥٢٩) .

(٤) صحيح ابن حبان: (١/٣٧٤-٣٩١) .

(٥) الإيمان: (٢/٣٢١-٣٢٦) .

(٦) الجامع لشعب الإيمان: (١/١٣٣-١٥٧) .

(٧) التمهيد: (٩/٢٥٠) .

واستدلوا على ذلك بأدلة كثيرة منها :

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾^(١)، وقوله: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ يَبْنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣).

وهذه النصوص تدل على أن الإيمان المقبول الذي وعد الله عليه الثواب هو الإسلام ؛ لأنه لو كان غير الإسلام لكان من دان الله بالإيمان غير مقبول منه إياه، فلما اجتمعت الأمة على أن من دان الله بالإيمان أن ذلك يقبل منه ثبت بذلك أن الإيمان هو الإسلام وهو الدين المرتضى^(٤).

- أن الله تعالى أمر بهذا الدين فقال: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾^(٥)، وقال سبحانه: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾^(٦)، فدل ذلك على أن الله تعالى لا يقبل إلا هذا الدين، ولو لم يكن الإيمان هو هذا الدين وهو الإسلام لما قبله الله تعالى فدل على ترادفهما .

- قوله تعالى في قصة لوط عليه السلام: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧) فما وجدنا فيها غير بيتٍ من المساهين^(٧)، فالله جل وعلا وعد أن يخلص من آمن من قوم لوط ثم أخبر أنه قد فعل ذلك بمن وجدته فيهم من المسلمين إنجازاً للموعود، فدل الإسلام على الإيمان فثبت أن معناهما واحد وأن المسلمين هم المؤمنون^(٨).

- استدلوا بتلازم الإيمان والإسلام فلا يعقل إسلام بلا إيمان ولا إيمان بلا إسلام، فلا بد للمؤمن أن يكون معه إسلام ولا بد للمسلم أن يكون معه إيمان، فدل على اتفاق مسماهما وترادفهما .

الطائفة الثانية: وهم القائلون بتغايرهما وأن لكل واحد حقيقة ومعنى، وقد اختلف هؤلاء في بيان حقيقة كل

(١) سورة آل عمران: الآية (١٩) .

(٢) سورة المائدة: الآية (٣) .

(٣) سورة البقرة: الآية (١٣٢) .

(٤) انظر: تعظيم قدر الصلاة، للمروزي: (١/٣٤٤-٣٤٥) .

(٥) سورة البينة: الآية (٥) .

(٦) سورة آل عمران: الآية (٨٥) .

(٧) سورة الذاريات: الآية (٣٥-٣٦) .

(٨) انظر: معالم السنن، للخطابي: (٤/٢٩٠) .

واحد منهما على آراء عدة منها :

- قول من يقول: أن الإسلام: الكلمة، والإيمان: العمل. وهذا القول مشهور عن الزهري رحمه الله^(١).
- ومعنى قوله: أنه بالكلمة يدخل الإنسان في الإسلام، وليس مراده أنه يكون مسلماً بمجرد الكلمة^(٢).
- قول من يقول: أن الإسلام يطلق على الأعمال الظاهرة والإيمان يطلق على الأعمال الباطنة^(٣).
- قول من يقول: أنهما إذا ذكر معاً صار لكل واحد منهما معنى، وإذا ذكر أحدهما شمل الآخر أي كما يقال: (إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا)^(٤).
- قول من يقول: أن مرتبة الإيمان أعلى من مرتبة الإسلام، فالإسلام عام والإيمان خاص فكل مؤمن لا بد أن يكون مسلماً ولا يلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً^(٥).
- وقد استدل المفرقون بين معنى الإسلام والإيمان بأدلة كثيرة منها :

(١) انظر قوله وموقف العلماء من هذا القول في: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، لعبدالإله الأحمدي: (١٠٨/١)، وسنن أبي داود [كتاب السنة، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه]: (٢١٧/٥-٢١٨) (٤٦٤٩)، وتعظيم قدر الصلاة، للمروزي: (٥٠٦/٢-٥٠٧)، والسنة، للخلال: (١٢/٤-١٣)، ومعالم السنن، للخطابي: (٤٩٥، ٤٩٠/٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٨٩٢/٤) (١٤٩٣)، والتمهيد، لابن عبد البر: (٢٥٠/٩)، وفتح الباري، لابن حجر: (٨١/١-٨٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٥٨/٧-٢٥٩).

(٣) انظر: شرح السنة، للبغوي: (٨٠/١)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٤/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٥٩/٧) و (٢٦٣)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (٦١/١).

(٤) انظر: اعتقاد أئمة الحديث، للإسماعيلي: ص (٦٧)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٢-١٢١/١)، (١٢٤)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٥٩/٧-٢٦٠)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز: (٤٨٩-٤٩٢)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (٦١-٥٩/١).

(٥) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، لعبدالإله الأحمدي: (١٠٩/١-١١٠)، والسنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (٣٤٤-٣٤٢/١)، والسنة، للخلال: (٦٠٢-٦٠٨، ٩/٤-١٥)، والإبانة، للأشعري: ص (١٠)، وتهذيب اللغة، للأزهري: (٥١٣-٥١٤)، والإبانة الصغرى، لابن بطّة: ص (٢٠١)، ومعالم السنن، للخطابي: (٢٩٠-٢٩١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٨٩٢-٨٩٥)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (١٥٤/٢)، وعقيدة المحافظ عبدالغني المقدسي: (٩٢-٩٤)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٤/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٣٥٧/٧-٣٥٨)، وتفسير ابن كثير: (٤٥٥/٣، ٤/١٩٦)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص (٤٨٧).

- حديث جبريل السابق فقد جعل مراتب الدين ثلاثة الإسلام ثم أعلى منه الإيمان ثم أعلى منه الإحسان، فإنهما لما اجتماعاً في موضع واحد صار لكل واحد منهما حقيقة ومعنى، وحُصَّ الإسلام بأعمال الظاهر والإيمان بأعمال الباطن .

- ومنها حديث وفد عبد القيس فإنهما لما افترقا شمل أحدهما الآخر فشمّل الإيمان الإسلام

- ومنها آية الأعراب فقد دلت على أن الإيمان أعلى درجة من الإسلام لذا نفاه عنهم^(١) .

- ومنها قوله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ ... ﴾^(٢)، وقوله ﷺ في دعاء التهجد بالليل: «... اللهم لك أسلمت وبك آمنت»^(٣)، ففيه دليل على تباينهما إذ لو كانا بمعنى واحد لما كان للتفريق بينهما معنى^(٤) .

- ومنها قوله تعالى في قصة لوط عليه السلام: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٥) فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٦)، فكان أهل هذا البيت مؤمنين وكل مؤمن هو بالضرورة مسلم لذا وصفهم بالإيمان والإسلام^(٦) .

- ومنها حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه إذ قال: « أعطى رسول الله ﷺ رهطاً وأنا جالس فترك رجلاً هو أعجبهم إليّ فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمناً، فقال: أو مسلماً ... »^(٧)، فدلّ ذلك على تباينهما وإلا لما كان للكلام معنى .

* والحقيقة أن الخلاف في هذه المسألة - والله الحمد - خلاف يسير لا ينبغي عليه خلاف في أمر الاعتقاد، وذلك لأن الخلاف إنما وقع بين أهل السنة وكلهم يقولون بدخول الأعمال في مسمى الإسلام والإيمان ولا يكفرون أهل الكبائر ولا يخرجونهم من الملة ولا يحكمون بخلودهم في النار بل هم عصاة مسلمون عند كلا الفريقين.

(١) تقدم ذكر هذه الأدلة وغيرها في أول هذا البحث.

(٢) سورة الأحزاب: الآية (٣٥) .

(٣) أخرجه البخاري في جامعه في أبواب التهجد، باب التهجد بالليل: (٤٨/٢) برقم (١١٢٠) .

(٤) انظر: تفسير ابن كثير: (٤٥٥/٣)، وشرح الطحاوية: (٤٩٢-٤٩٣) .

(٥) سورة الذاريات: الآية (٣٥-٣٦) .

(٦) انظر: تفسير ابن كثير: (٢١٢/٤)، وشرح الطحاوية: (٤٩٣) .

(٧) الجامع الصحيح، كتاب الإيمان، باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة: (١٤/١) برقم (٢٧) .

كما أن كلا الفريقين متفقون على أن الإسلام والإيمان بينهما تلازم وأنه لا يصح إسلام بدون أصل الإيمان ولا يوجد إيمان بدون الإسلام، يقول الإمام البغوي رحمه الله بعد أن ذكر حديث جبريل عليه السلام: "جعل النبي ﷺ في هذا الحديث الإسلام اسماً لما ظهر من الأعمال وجعل الإيمان اسماً لما بطن من الاعتقاد وليس ذلك لأن الأعمال ليست من الإيمان أو التصديق بالقلب ليس من الإسلام بل ذلك تفصيل لجملة هي كلها شيء واحد وجماعها الدين، ولذلك قال: «ذاك جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»، والتصديق والعمل يتناولهما اسم الإيمان والإسلام جميعاً يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾^(٣)، فأخبر أن الدين الذي رضي به ويقبله من عباده هو الإسلام، ولن يكون الدين في محل القبول والرضا إلا بانضمام التصديق إلى العمل»^(٤).

فلا بد للإسلام من أصل الإيمان وهو التصديق الباطني^(٥).

* وكذلك فإن هذين الفريقين يتفقان في حال ذكر الإسلام أو الإيمان بمفردهما، فإذا ذكر الإسلام وحده كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٦)، أو ذكر الإيمان وحده كما في قوله تعالى عن عباده الصالحين: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَءَامَنَّا﴾^(٧)، فهنا يشمل كل واحد منهما الآخر ويشمل الدين كله، ولا يكون لأحدهما معنى خاصاً، وقد سئل النبي ﷺ عن الإيمان فأجاب بآية البر وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾^(٨)، فلما

(١) سورة آل عمران: الآية (١٩) .

(٢) سورة المائدة: الآية (٣) .

(٣) سورة آل عمران: الآية (٨٥) .

(٤) شرح السنة: (٨٠/١) .

(٥) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري: (٥١٣/١٥-٥١٤)، ومعالم السنن، للخطابي: (٢٩٠/٤-٢٩١، ٢٩٥-٢٩٦)، وشرح صحيح

مسلم، للنووي: (١٢٤/١)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٣٦٥/٧-٣٦٧)، وشرح العقيدة الطحاوية: (٤٨٦-٤٨٧) .

(٦) سورة آل عمران: الآية (١٩) .

(٧) سورة آل عمران: الآية (١٩٣) .

(٨) سورة البقرة: الآية (١٧٧) .

أفرد البر شمل الدين كله^(١).

وخلاصة الكلام أن الإسلام والإيمان إذا افترقا اجتماعاً، فيشمل كل واحد منهما الآخر ويكون معناها واحداً.
* لكن الخلاف إنما هو حال اجتماعهما وذكرهما جميعاً، فالراجع -والله أعلم- هو قول المفرقين بينهما، وذلك لعدة أمور منها :

(١) أن الإسلام في اللغة هو الاستسلام والانقياد والطاعة والخضوع، أما الإيمان فهو التصديق، فلكل منهما معنى في اللغة فكيف نقول أنهما بمعنى واحد؟^(٢).

(٢) أن الوعد في القرآن بالجنة والنجاة من النار إنما هو معلق باسم الإيمان، أما اسم الإسلام مجرداً فما عُلق به في القرآن دخول الجنة، لكن الله فرضه وأخبر أنه دينه الذي لا يقبل من أحد سواه، وكل ذلك يدل على التفريق بينهما^(٣).

(٣) أن الآيات والأحاديث والآثار عن السلف إنما تذكر الإيمان عند ذكرها لزيادة الإيمان ونقصانه وانتفائه عند ارتكاب المعاصي، ولم يرد مثل ذلك عند ذكر الإسلام، فالإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، أما الإسلام فلم أر في النصوص والآثار ذكره بذلك مما يدل على اختلافهما وتغايرهما^(٤).

(٤) أن الإنسان إذا عصى الله جل وعلا وارتكب بعض الكبائر خرج من الإيمان إلى الإسلام لكنه لا يخرج من الإسلام ألبتة إلا بارتكابه أحد نواقض الإسلام مما يدل على أن دائرة الإيمان أصغر من دائرة الإسلام، وأنه أخص منه فهو كالثوب يخلع عن صاحبه حال المعصية فإن تاب عاد إلى صاحبه، وكل ذلك دال على تغايرهما واختلافهما^(٥).

كما أن السلف كانوا يتخرجون من قول (أنا مؤمن)، ولم يكونوا يتخرجون أبداً من قول (أنا مسلم)، وكل ذلك

(١) انظر: تعظيم قدر الصلاة، للمروزي: (٤٢٤/١).

(٢) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري: (٥١٣/١٥-٥١٤)، والإبانة الصغرى، لابن بطّة: (١٩٩-٢٠٠)، ومعالم السنن، للخطابي: (٢٩٠/٤-٢٩٦)، وشرح الطحاوية: (٤٨٨-٤٨٩).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى: (٢٦٠/٧-٢٦٣)، وشرح الطحاوية: (٤٨٩-٤٩٠).

(٤) انظر: الشريعة، للأجري: (٥٩٣/٢-٥٩٤).

(٥) انظر: المسائل والرسائل والمروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي (١٢٧/١).

دال على اختلافهما، وأن درجة الإيمان أعلى من درجة الإسلام وأخص منها (١).

* والخاصة أن الإسلام والإيمان يكونان بمعنى واحد حال افتراقهما فيشمل الواحد منهما الدين كله، وأما إذا اجتمعا معاً فيصبح لكل واحد منهما حقيقة مستقلة فيكون الإسلام اسماً للأعمال الظاهرة ويكون الإيمان اسماً للأعمال الباطنة، وتكون درجة الإيمان أعلى من درجة الإسلام فيكون كل مؤمن مسلم ولا يلزم أن يكون كل مسلم مؤمناً (٢).

(١) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (١٠٩/١-١١٠)، والسنة، لعبد الله بن الإمام أحمد:

(١/٣٢٠، ٣٤٢-٣٤٤)، والسنة، للخلال: (٦٠٢/٣-٦٠٨)، والإبانة الصغرى، لابن بطة: ص (٢٠١)، وشرح أصول اعتقاد

أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٨٩٢/٤-٨٩٥)، وشرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٤/١).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم، للنووي: (١٢٤/١).

خامساً: العلاقة بين الإيمان والظاهر والباطن^(١):

ظاهر العبد هو الوجه الآخر لقلبه وباطنه، وهو انعكاس مباشر له لا يتخلف عنه ولا يغيره، وإذا كان الباطن صالحاً كان الظاهر كذلك، وإذا كان الباطن فاسداً كان الظاهر كذلك؛ لأن الإيمان أصله في القلب.

ولكن من لوازم هذا الإيمان - إذا تحقق في القلب - تحقيقها في الظاهر، فالظاهر لا يتخلف عن الباطن ولا يضاده؛ لأنه ترجمان الباطن، ومرتبطة به ارتباطاً وثيقاً.

فالظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيماً إلا باستقامة الباطن، وكذلك العكس.

والإيمان المطلوب شرعاً هو الإيمان الظاهر والباطن، وتلازم عمل القلب بعمل الجوارح؛ لأنه لا يصح إيمان العبد بوحدة دون الأخرى؛ فمن زعم وجود العمل في قلبه دون جوارحه؛ لا يثبت له اسم الإيمان؛ لأن الأعمال والأقوال الظاهرة من لوازم الإيمان التي لا تنفك عنه، قال الله تبارك وتعالى:

﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ .

وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ .

وقال: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ { ٢ } الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ { ٣ } أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ .

وقال صلى الله عليه وسلم: (ألا وإن في الجسد مضغة: إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله؛ ألا وهي القلب)^(١) .

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (الإيمان حقيقته ، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة) لعبد الله بن عبد الحميد الأثري

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في شرح هذا الحديث: (فبين أن صلاح القلب مستلزم لصلاح الجسد؛ فإذا كان الجسد غير صالح، دل على أن القلب غير صالح، والقلب المؤمن صالح؛ فعلم أن من يتكلم بالإيمان ولا يعمل به: لا يكون قلبه مؤمناً، حتى أن المكره إذا كان في إظهار الإيمان؛ فلا بد أن يتكلم مع نفسه، وفي السر مع من يأمن إليه، ولا بد أن يظهر على صفحات وجهه وفتلات لسانه؛ كما قال عثمان، وأما إذا لم يظهر أثر ذلك لا بقوله ولا بفعله قط؛ فإنه يدل على أنه ليس في القلب إيمان، وذلك أن الجسد تابع للقلب؛ فلا يستقر شيء في القلب إلا ظهر موجهه ومقتضاه على البدن، ولو بوجه من الوجوه)^(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي - رحمه الله - في شرحه لهذا الحديث أيضاً: (إن صلاح حركات العبد بجوارحه، واجتنابه للمحرمات واتقائه للشبهات بحسب صلاح حركة قلبه. فإن كان قلبه سليماً، ليس فيه إلا محبة الله، ومحبة ما يحبه الله، وخشية الله، وخشية الوقوع فيما يكرهه؛ صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقي الشبهات حذراً من الوقوع في المحرمات. وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه اتباع هواه، وطلب ما يحبه، ولو كرهه الله، فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلى كل المعاصي والمشتبهات بحسب اتباع هوى القلب ولهذا يقال: القلب ملك الأعضاء، وبقية الأعضاء جنوده، وهم مع هذا جنود طائعون له، مبعثون في طاعته، وتنفيذ أوامره، لا يخالفونه في شيء من ذلك؛ فإن كان الملك صالحاً كانت هذه الجنود سالحة، وإن كان فاسداً كانت جنوده بهذه المثابة فاسدة، ولا ينفع عند الله إلا القلب السليم، فإن أعمال الجوارح لا تستقيم إلا باستقامة القلب، ومعنى استقامة القلب أن يكون ممتلئاً من محبة الله، ومحبة طاعته، وكرهية معصيته... وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده؛ فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإرادته لغير الله تعالى، فسد، وفسدت حركات الجسد بحسب فساد حركة القلب، ومعنى هذا أن حركات القلب والجوارح إذا كانت كلها لله؛ فقد كمل إيمان العبد بذلك ظاهراً وباطناً، ويلزم من صلاح حركات القلب صلاح الجوارح؛ فإذا كان القلب صالحاً ليس فيه إلا إرادة الله، وإرادة الله ما يريد، لم تنبعث الجوارح إلا فيما يريد الله)^(٣).

(١) رواه البخاري.

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/١٢١).

(٣) جامع العلوم والحكم (١/٢١٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (فهذا الموضع ينبغي تدبره: فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء إنه إذا أقر بالواجب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه؛ فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، والتي دخلت على من جعل الإرادة الجازمة مع القدرة التامة لا يكون بها شيء من الفعل، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع؛ سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزء من الإيمان) (١).

وقال أيضاً: (إذا نقصت الأعمال الظاهرة الواجبة؛ كان ذلك لنقص ما في القلب من الإيمان؛ فلا يتصور مع كمال الإيمان الواجب الذي في القلب أن تعدم الأعمال الظاهرة الواجبة، بل يلزم من وجود هذا كاملاً، وجود هذا كاملاً؛ كما يلزم من نقص هذا، نقص هذا؛ إذ تقدير إيمان تام في القلب بلا ظاهر من قول وعمل، كتقدير موجب تام بلا موجبه، وعلة تامة بلا معلولها، وهذا ممتنع) (٢).

وقال الإمام الحافظ ابن القيم رحمه الله: (وها هنا أصل آخر: وهو أن حقيقة الإيمان مركبة من قول وعمل. والقول قسمان: قول القلب، وهو الاعتقاد. وقول اللسان، وهو التكلم بكلمة الإسلام. والعمل قسمان: عمل القلب، وهو نيته وإخلاصه. وعمل الجوارح، فإذا زالت هذه الأربعة، زال الإيمان بكماله. وإذا زال تصديق القلب، لم ينفع بقية الأجزاء؛ فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها وكونها نافعة، وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق؛ فهذا موضع المعركة بين المرجئة وأهل السنة؛ فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب، وهو محبته وانقياده؛ كما لم ينفع إبليس وفرعون وقومه، واليهود والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول؛ بل ويرون به سراً وجهراً، ويقولون: ليس بكاذب، ولكن لا نتبعه، ولا نؤمن به. وإذا كان الإيمان يزول بزوال عمل القلب؛ فغير مستنكر أن يزول بزوال أعظم أعمال الجوارح، ولا سيما إذا كان ملزوماً لعدم محبة القلب وانقياده الذي هو ملزوم لعدم التصديق الجازم - كما تقدم تقريره - فإنه يلزم من عدم طاعة القلب عدم طاعة الجوارح، إذ لو أطاع القلب وانقاد؛ أطاعت الجوارح وانقادت، ويلزم من عدم طاعته

(١) المصدر السابق (٦١٦/٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٨٢/٧).

وانقياده عدم التصديق المستلزم للطاعة، وهو حقيقة الإيمان. فإن الإيمان ليس مجرد التصديق - كما تقدم بيانه - وإنما هو التصديق المستلزم للطاعة والانقياد، وهكذا الهدى ليس هو مجرد معرفة الحق وتبينه؛ بل هو معرفته المستلزمة لاتباعه، والعمل بموجبه، وإن سمي الأول هدى؛ فليس هو الهدى التام المستلزم للاهتداء؛ كما أن اعتقاد التصديق، وإن سمي تصديقاً؛ فليس هو التصديق المستلزم للإيمان، فعليك بمراجعة هذا الأصل ومراعاته^(١).

وقال الشاطبي رحمه الله: (ومن هنا جعلت الأعمال الظاهرة في الشرع دليلاً على ما في الباطن؛ فإن كان الظاهر منخرماً؛ حكم على الباطن بذلك، أو مستقيماً؛ حكم على الباطن بذلك أيضاً، وهو أصل عام في الفقه وسائر الأحكام العاديات والتجريبيات؛ بل الالتفات إليها من هذا الوجه نافع في جملة الشريعة جداً، والأدلة على صحته كثيرة جداً، وكفى بذلك عمدة أنه الحاكم بإيمان المؤمن، وكفر الكافر، وطاعة المطيع، وعصيان العاصي، وعدالة العدل، وجرحه المجرم، وبذلك تنعقد العقود وترتبط المواثيق، إلى غير ذلك من الأمور؛ بل هو كلية التشريع، وعمدة التكليف بالنسبة إلى إقامة حدود الشعائر الإسلامية الخاصة والعامة^(٢).

(١) الصلاة وحكم تاركها ص ٥٤ .

(٢) الموافقات (٣٦٧/١) .

أولاً: الاستثناء في الإيمان^(١):

والمعنى: هل يجوز للشخص أن يقول: (أنا مؤمن إن شاء الله) أم لا؟.

وهي من المسائل المترتبة على معنى الإيمان:

فمن أدخل العمل في مسمى الإيمان ، واعتبره حقيقة مركبة من اعتقاد القلب وقول اللسان وعمل الجوارح: أجاز الاستثناء في الإيمان.

ومن أخرج العمل عن مسمى الإيمان، أو قال أنه حقيقة واحدة ، إما أن تثبت وإما أن تنفى : منع الاستثناء في الإيمان.

● فأهل السنة يقولون باستحباب الاستثناء في الإيمان، وجواز تركه، كأن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو أنا مؤمن، دون استثناء. ولكن الاستثناء أولى من عدمه.

مع التنبيه إلى أن هذا الاستثناء لا يجوز أن يكون عن شك في المعتقد، لأن الشاك لم يعد مؤمناً، وإنما هو لأجل تجنب تزكية الإنسان نفسه بما يوهم استكمالها للإيمان.

كما أن الاستثناء لا يكون إلا في الأعمال، لا في الاعتقاد القلبي، ولا في القول باللسان، لأن هذين الأمرين يعلمهما الإنسان قطعاً. فهو يعلم من نفسه أنه اعتقد اعتقاداً جازماً بقلبه، وأنه قال بلسانه، وهذا أمر ظاهر للإنسان من نفسه. فلا يكون الاستثناء إلا في الأعمال التي لا يكتمل إيمانه إلا بكماها. والإنسان لا يستطيع أن يجزم بأنه أتى بجميع ما يُطلب منه من أعمال وعلى فرض أنه تصور إتيانه بها جميعاً، فإنه لا يدري أهي قُبلت منه كلها أم لا، ولعلَّ هناك أموراً خفيت على الإنسان يُحبط بها عمله.

يقول محمد بن الحسن الآجري رحمه الله : ” من صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم: الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك، نعوذ بالله من الشك في الإيمان، ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لأنه لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سُئلوا أؤمن أنت؟ قال آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار، وأشباه هذا، والناطق بهذا والمصدق به بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان، لأنه لا يدري أهو ممن يستوجب ما نعت الله عز وجل به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا طريق الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لهم بإحسان. عندهم أن الاستثناء في الأعمال، لا يكون في القول والتصديق بالقلب وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان. والناس عندهم

(١) الكلام في هذه المسألة ملخص من كتاب (الإيمان بين السلف والمتكلمين) لأحمد بن عطية بن علي الغامدي ص ٦٧-٧٢ و . وهو موجود في المكتبة الشاملة.

على الظاهر مؤمنون، به يتوارثون، وبه يتناكحون، وبه تجري أحكام ملة الإسلام“ (١) .

● وهذا هو مذهب سلف أصحاب الحديث، وهذا متواتر عنهم (٢)، بل هذا مذهب عامة السلف . رحمهم

الله . كما قال أحمد بن حنبل: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما أدركت أحداً إلا على الاستثناء (٣) .

وعن إبراهيم النخعي قال: ” قال رجل لعلقمة: أمؤمن أنت؟ فقال: أرجو إن شاء الله“ (٤) .

ويقول ابن تيمية رحمه الله: ” وقد كان أحمد وغيره من السلف مع هذا يكرهون سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟ ويكرهون الجواب، لأن هذه بدعة أحدثها المرجئة ليحتجوا بها لقولهم، فإن الرجل يعلم من نفسه أنه ليس بكافر بل يجد قلبه مصدقاً بما جاء به الرسول، فيقول: أنا مؤمن، فيثبت أن الإيمان هو التصديق، لأنك تجزم بأنك مؤمن ولا تجزم بأنك فعلت كل ما أمرت به . فلما علم السلف مقصدهم صاروا يكرهون الجواب أو يفصلون في الجواب، وهذا لأن لفظ الإيمان منه إطلاق وتقييد، فكانوا يجيبون بالإيمان المقيد الذي لا يستلزم أنه شاهد لنفسه بالكمال، ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن بلا استثناء إذا أراد ذلك، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على المطلق بلا استثناء يقدمه“ (٥) .

● بقيت مسألة أخيرة وهي: كراهة السؤال عن الإيمان، فيكره أن يسأل الرجل غيره: أمؤمن أنت؟ كما قال

الآجري رحمه الله: ” إذا قال لك رجل: أنت مؤمن؟، فقل: آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والموت والبعث من بعد الموت والجنة والنار، وإن أحببت أن لا تجيبه تقول له: سؤالك إياي بدعة فلا أجيبك، وإن أحببته فقلت: أنا مؤمن إن شاء الله على النعت الذي ذكرناه: فلا بأس به، واحذر مناظرة مثل هذا، فإن هذا عند العلماء مذموم“ (٦) .

وروى الآجري أيضاً أنه قيل لسفيان بن عيينة: الرجل يقول: مؤمن أنت؟ فقال: فقل: ما أشك في إيماني،

وسؤالك إياي بدعة، وتقول ما أدري أنا عند الله عز وجل شقي أم سعيد، أمقبول العمل أم لا؟ (٧) .

(١) الشريعة (٢/٦٥٦-٦٥٧) .

(٢) انظر: الإيمان لابن تيمية ص ٣٧٤ (طبعة المكتب الإسلامي) .

(٣) انظر: الشريعة للآجري (٢/٦٥٩-٦٦٠) .

(٤) الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ص ٦٨ .

(٥) الإيمان ص ٣٨٣ .

(٦) الشريعة (٢/٦٦٧) .

(٧) المصدر السابق .

ثانياً: أحكام أهل الكبائر:

قبل أن نتحدث عن حكم مرتكب الكبيرة نقدم بمقدمة عن أهمية هذا الموضوع وعن تعريف الكبيرة فنقول: إن مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق مسائل عظيمة؛ لأن الله جل وعلا قد علق السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار بهذه الأسماء .

كما أن الاختلاف في مسمياتها هو أول خلاف وقع في هذه الأمة وهو خلاف الخوارج حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية وكفروهم واستحلوا دماءهم .

ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين .

ثم حدث خلاف المرجئة وقولهم أن الفاسق مؤمن كامل الإيمان ^(١).

وتسمى هذه المسائل بمسائل (الأسماء والأحكام)، والمراد بالأسماء: الأسماء الشرعية التي أطلقها الشارع على الناس في الدنيا، مثل اسم المؤمن والمسلم والفاسق والكافر، وبما أن هذه الأسماء جاءت من الشارع فيجب أن نأخذ أحكامها منه، وعليه فالمراد بالأحكام: أحكام أصحابها في الدنيا والآخرة ^(٢).

ويترتب على قضية الأسماء والأحكام مسائل الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة وغيرها في الدنيا ومسألة الوعد والوعيد في الآخرة ^(٣).

* وَيُقَسِّمُ الْعُلَمَاءُ الذُّنُوبَ إِلَى قَسَمَيْنِ صَغَائِرَ وَكَبَائِرَ، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى ذَلِكَ، يَقُولُ رَبَّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنْ جَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا تُهَوَّنَ عَنْهُ نَكْفَرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلُكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ^(٤)، أي: إذا اجتنبتكم كبائر الآثام التي نهيتم عنها كفرنا عنكم صغائر الذنوب وأدخلناكم الجنة ^(٥).

ويقول ﷻ في وصف عباده المحسنين: ﴿الَّذِينَ تَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعٌ

(١) انظر: جامع العلوم والحكم، لابن رجب: (٦٥/١)، ومجموع الفتاوى: (١٨٢/٣، ٤٧٠/١٢)، وشرح العقيدة الأصفهانية: ص(٢٢٥)، والعقيدة الواسطية (بشرح الهراس): ص(١٩٠) كلها لابن تيمية.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: (٣٨/١٣)، و العقيدة الواسطية (بشرح الهراس): ص(١٩٠) كلاهما لابن تيمية.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٤٦٨/١٢) .

(٤) سورة النساء: الآية (٣١) .

(٥) انظر: تفسير ابن كثير: (٤٢٥/١) .

ويقول: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٢)، والمعنى لا يترك ذنباً صغيراً ولا كبيراً إلا ضبطه وحفظه (٣).

ويقول ﷺ: ((أكبر الكبائر: الإشراك بالله وقتل النفس وعقوق الوالدين وقول الزور أو شهادة الزور)) (٤).

ويقول عليه الصلاة والسلام: ((الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنبت الكبائر)) (٥)، فهذه كلها تكفر الصغائر من الذنوب لكن بشرط اجتناب الكبائر .

وهذا التقسيم هو قول جماهير العلماء من السلف والخلف (٦)، وقد حكى ابن القيم الإجماع عليه (٧).

● وأما ضابط الكبيرة فقد اختلف العلماء فيه اختلافاً كبيراً ووردت عنهم أقوال كثيرة (٨)، ولكن لعل أرجح هذه التعريفات وأقربها للصواب هو ما عرفها به حبر هذه الأمة عبدالله بن عباس رضي الله عنهما إذ قال: ((الكبائر كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب)) (٩).

فهذا التعريف هو المأثور عن السلف وتدخل فيه كل ما ثبت في النصوص أنه كبيرة، ثم إن الله جل جلاله قال: ﴿إِنْ

(١) سورة النجم: الآية (٣٢)، وانظر: تفسير ابن كثير: (٢٢٩/٤) .

(٢) سورة الكهف: الآية (٤٩) .

(٣) انظر: تفسير البغوي: (١٧٧/٥)، وتفسير ابن كثير: (٨٣/٣) .

(٤) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب الديات، باب قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾ : (٤-٣/٩) برقم (٦٨٧١) .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء: (٤٦٩/٣-٤٧٠) (٢٣٣) .

(٦) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم: (٢٦٤/٢)، وفتح الباري، لابن حجر: (٤٠٩/١٠) .

(٧) انظر: مدارج السالكين: (٢٤٢/١)، والجواب الكافي: ص (٢٩٩) كلاهما لابن القيم .

(٨) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (٤٢٠/٢)، وتفسير الطبري: (٤٤-٣٧/٥)، وشرح

أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (١١٠٣-١١١٣)، وتفسير البغوي: (٢٠١/٢-٢٠٤)، وشرح النووي

لصحيح مسلم: (٢٦٤-٢٦٦)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٦٥٧-٦٥٠/١١)، ومدارج السالكين، لابن القيم:

(٣٥٤-٣٤٧/١)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز: (٥٢٧-٥٢٥)، وفتح الباري، لابن حجر: (٤١٠-٤١١)،

(١٨٢-١٨٤)، والدر المنثور، للسيوطي: (٥٠٦-٤٩٨/٢) .

(٩) أخرجه الطبري في تفسيره: (٤١/٥) .

تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴿١﴾. وهذا الوعد الكريم لا يستحقه من أوعده بغضب الله أو لعنته أو ناره أو عذابه (٢).

وأما موقف أهل السنة والجماعة من مرتكب الكبيرة (٣) فإنهم يقررون أنه من ارتكب كبيرة من الكبائر فقد انتهك محارم الله ووقع في الإثم وعرض نفسه للوعيد وخرج عن دائرة الكمال فانتفى عنه كمال الإيمان وزينته وبقي له وصف الإسلام فيقال له: مؤمن ناقص الإيمان، فهو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، ومع ذلك فإنهم لا يكفرونه ولا يخرجونه من دائرة الإسلام، هذا حكمه في الدنيا .

وأما حكمه في الآخرة فيقولون أنه إن مات على هذه الكبيرة ولم يتب منها فهو تحت رحمة الله ومشيتته إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه، ثم يخرج من النار ولا يخلده فيها، وإنما مصيره إلى الجنة (٤).

وأما الأدلة على هذا المنهج فكثيرة جداً ومنها :

- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ (٥)، فدللت الآية على أن المعاصي دون الشرك أصحابها تحت مشيئة الله تعالى، فمن شاء غفر له ، ومن شاء عاقبه، وأما المشرك فلا يغفر الله له كما هو صريح في الآية (٦).

(١) سورة النساء: الآية (٣١) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٦٥٧-٦٥٠/١١)، وشرح الطحاوية: (٥٢٥-٥٢٧) .

(٣) مقصودنا بالكبائر : المحرمات -دون الشرك- وليس المقصود بها ترك الفرائض إذ [ركوب المحرمات من غير استحلال معصية وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر كفر]، كما قال ابن عيينة رحمه الله ، انظر: السنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (١/٣٤٧-٣٤٨) (٧٤٥)، وكذا قال نافع، انظر: السنة، لعبد الله بن الإمام أحمد: (١/٣٨٢-٣٨٣) (٨٣١) .

(٤) انظر: الإيمان، لأبي عبيد: (٤٠-٤٣)، والمسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (١/١٢٦-١٢٩)، (١٥٣/٢، ٢١٤)، وتعظيم قدر الصلاة، للمروزي: (٢/٥٧٧، ٦١٦-٦١٧)، والتبصير في معالم الدين، للطبري: (١٨٠-١٨٦)، وشرح السنة، للبرهاري: (٧٣-٧٤)، والإبانة، للأشعري: ص(١٠)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين: ص(٢٢٤)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (٦/١١٢٩)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، الصابوني (٢٧٦-٢٧٨) ، والاعتقاد، للبيهقي: ص(٨٥)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (٢/٢٩١-٣٠٠) ، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٧/٢٤١، ٦٧٨-٦٧٩)، والعقيدة الواسطية (بشرح الهراس): (٢٣٣-٢٣٥)، وشرح الطحاوية: (٤٣٢-٤٣٤)، (٥٢٤).

(٥) سورة النساء: الآية (٤٨) .

(٦) انظر: تفسير الطبري: (١/١٢٥-١٢٦) .

- ويقول سبحانه في القاتل: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۗ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۗ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ﴾ (١).

- ويقول تعالى في الطائفتين المتقاتلتين: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۗ فَإِنَّ فَاءَ ت فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۗ إِنَّ اللَّهَ سَحِيبُ الْمُقْسِطِينَ ۗ﴾ (٢)، وهذا دال على أن القاتل لا يصير كافراً بالقتل؛ لأن الله تعالى خاطبه بعد القتل بخطاب الإيمان وسمى المتقاتلين أخوة وهي أخوة الدين (٣)، وكل ذلك دال على أن الكبائر ومن أعظمها القتل لا تخرج من الملة وبالتالي لا تخلد في النار .

- وكذلك من الأدلة ما ثبت في خروج عصاة الموحدين من النار، ومنها :

- قوله ﷺ: ((يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير ...)) (٤).

- وكذلك أحاديث الشفاعة يوم القيامة، ومنها شفاعة المصطفى ﷺ للعصاة من أمته بإخراجهم من النار (٥)، ومنها قوله ﷺ: ((لكل نبي دعوة مستجابة فتعجل كل نبي دعوته وإني اختبأت دعوتي شفاعة لأمتي يوم القيامة، فهي نائلة إن شاء الله من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً)) (٦). فتشمل كل الذنوب عدا الشرك .

- ومن الأدلة الصريحة حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً: ((بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم، ولا تعصوا في معروف، فمن وفى منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه)) (٧).

فدل على أنه تحت المشيئة وأنه ليس بخالد في النار .

(١) سورة البقرة: الآية (١٧٨) .

(٢) سورة الحجرات: الآية (٩-١٠) .

(٣) انظر: تفسير البغوي: (١/١٩١)، وشرح الطحاوية، لابن أبي العز: ص(٤٤٢) .

(٤) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه: (١٧/١-١٨) برقم (٤٤).

(٥) انظر فيها: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، اللاكائي (٦/١١٦٠-١١٨٣) ، والاعتقاد، البيهقي (٨٨-٩٧).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب شفاعته ﷺ: (٣/٤٣٦) (١٩٩) .

(٧) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب الإيمان (باب)، (١/١٢-١٣) برقم (١٨) .

- وكذلك من الأدلة بشارته ﷺ لمن مات لا يشرك بالله شيئاً أن مصيره الجنة وإن ارتكب بعض الكبائر ، يقول أبو ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: « ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: « وإن زنى وإن سرق » (١).

- كما أن من الأدلة تفاوت الحدود المترتبة على بعض الكبائر من الجلد إلى قطع اليد إلى القتل إلى الرجم، ولو كانت هذه الذنوب كفراً ما كان جزاء فعلها إلا القتل، كما قال ﷺ: « من بدل دينه فاقتلوه » (٢)، فشارب الخمر والزاني والقاذف والسارق لهم عقوبات غير عقوبة المرتد في الإسلام والتي هي القتل، فدل ذلك على أن حكمها غير حكمه وأنها ليست كفراً مخرجاً من الملة (٣).

- ومن الأدلة القوية في ذلك أن رسول الله ﷺ لم يكفر أصحاب الكبائر ولم يعاملهم معاملة الكفار، بل عاملهم معاملة المسلمين وأثنى عليهم وصلى على من مات منهم، وكل ذلك دال على أنهم مسلمون، وبالتالي فليسوا مخلدين في النار، إذ أن النار لا يخلد فيها إلا الكفار والمشركون والمنافقون .
والأدلة غير ما ذكرنا كثيرة وكذلك الآثار عن السلف -رحمهم الله تعالى- (٤).

* بل لقد حكى كثير من العلماء الإجماع على ذلك (٥).

● وكذلك من أصول أهل السنة والجماعة عدم الشهادة لمعين بجنة أو نار إلا لمن شهد له المصطفى ﷺ، ولكن نرجو للمحسن الثواب ولا نأمن عليه ونخشى على المسيء العقاب ونرجو له رحمة الله تعالى (٦).

(١) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب اللباس، باب الثياب البيض، (١٤٩/٧) برقم (٥٨٢٧) .

(٢) أخرجه البخاري في جامعه في كتاب الجهاد والسير، باب لا يعذب بعذاب الله: (٦٢-٦١/٤) برقم (٣٠١٧).

(٣) انظر: الإيمان، لأبي عبيد: (٣٩-٤٠)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٨٧/٧-٢٨٨)، وشرح الطحاوية: (٤٤٣) .

(٤) انظر: التوحيد، لابن خزيمة: (٧٦٥/٢-٨٣٦)، والإيمان، لابن منده: (٥٤٤/٢-٥٥٦)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي: (١١٢٩/٦-١١٥٥)، والاعتقاد، للبيهقي: (٨٦-٨٨)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (٢٩١/٢-٣٠٠) .

(٥) حكاه أبو بكر الإسماعيلي في اعتقاد أئمة الحديث: ص(٦٤)، وابن بطة في الإبانة الصغرى: ص(٢٩٢)، و الصابوني في عقيدة السلف: ص(٢٧٦)، والبغوي في شرح السنة: (١٠٩/١)، والنووي في شرحه للجامع الصحيح للبخاري: ص(١١٦)، وفي شرحه لصحيح مسلم: (٢٣٢/٢)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (٢٢٢/٧، ٢٤١)، وشرح الطحاوية: ص(٤٤٢) .

(٦) انظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للأحمدي: (١٢٨/١-١٢٩، ٤٠٧)، وشرح السنة، البرهاري (٧٢-٧١) ، والإبانة عن شريعة الفرقة الناجية، لابن بطة (الإيمان): ص(٢٩٢)، وأصول السنة، لابن أبي زمنين: (٢٢٢-٢٢٥)، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث ، الصابوني (٢٨٦-٢٨٧) ، وشرح الطحاوية: (٤٤٨-٤٥٦، ٥٣٧-٥٣٨).

* ومع كل هذا الوضوح في المسألة وكثرة أدلتها والإجماع المنعقد فيها إلا أن بعض الناس خالفوا في ذلك وافترقوا إلى فرق وأحزاب كل حزب بما لديهم فرحون فكانوا ثلاث فرق :

الخوارج: فقد أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكليّة وأدخلوهم في دائرة الكفر وعاملوهم معاملة الكفار واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم وحكموا بخلودهم في النار في الآخرة .

المعتزلة: وقد وافقوا الخوارج في أن مرتكب الكبيرة يزول عنه جميع إيمانه وإسلامه، وأنه خالد مخلد في النار في الآخرة لكنهم خالفوهم في الاسم فلم يسمّوه كافراً فقالوا: ليس بمؤمن ولا مسلم ولا كافر لكنه في منزلة بين المنزلتين بين منزلة الإسلام والكفر ويسمى فاسق .

المرجئة: وقد قابلوا الطائفتين السابقتين فقالوا أن إيمان الناس كلهم سواء ومنهم مرتكب الكبيرة، فهو مؤمن كامل الإيمان وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب وحكموا بدخوله الجنة في الآخرة^(١) .

* وأما أصل الخلاف وسبب نشأته فيعود -والله أعلم- إلى ثلاثة أمور :

الأول: اعتقادهم أن الإيمان شيء واحد لا يمكن أن يتجزأ أو يتبعض وبالتالي إذا زال بعضه زال جميعه، و إذا ثبت بعضه ثبت جميعه، ولم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعات كلها من الإيمان، فإذا ذهب بعضها ذهب بعض الإيمان فيذهب سائرته فحكموا أن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان، فإذا لم يؤمن فهو إما كافر أو في منزلة بين المنزلتين، وأما المرجئة فقالت: قد ثبت بعض الإيمان فيلزم ثبات جميعه لذا قالوا: إنه مؤمن كامل الإيمان لأن الناس في الإيمان سواء فضلاً عن إخراجهم العمل من مسمى الإيمان فمن صدّق بقلبه ونطق بلسانه فهو مؤمن وإن ارتكب الكبائر^(٢) .

ونقل البغوي الإجماع على ذلك. انظر: شرح السنة: (٨٠/١)، وكذا نقله النووي. انظر: شرحه للجامع الصحيح للبخاري: ص(١٧٤) .

(١) انظر في أقوال المخالفين: الفصل، لابن حزم: (٣/٢٢٧-٢٥٤، ٢٧٣-٣٠٢)، والملل والنحل، للشهرستاني: (١/٤٠-٩٢) . وفي أقوال الخوارج خاصة: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري: (١/١٦٧)، والتببيه والرد، للملطي: ص(٦٢)، والفرق بين الفرق، البغدادي (٧٨-٧٩) ، والملل والنحل ، الشهرستاني (١/٩١-١١٠) ، وانظر أيضاً: الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ، غالب عواجي (٣٣٥-٣٩٢) . وفي أقوال المعتزلة: مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري: (١/٣٣١)، والتببيه والرد، للملطي: ص(٥٠)، والفرق بين الفرق، للبغدادي: (١١٣-١١٥، ٣١٠-٣١١)، وشرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار الهمداني: ص(٦٩٧)، والملل والنحل: (١/٤٢) . وفي أقوال المرجئة: الملل والنحل (١/١١١) .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٥١٠) .

الثاني: ظنهم أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا، وأنه لا يجتمع فيه إيمان ونفاق وطاعة ومعصية، فإما أن يكون الواحد محموداً أو مذموماً، محبوباً أو مسخوطاً، في الجنة أو في النار، ولا يمكن أن يدخلهما جميعاً، وبناء على ذلك قال قوم من فعل الكبيرة فهو مسخوط مذموم عاصي لله تعالى وليس بمؤمن ولا مسلم فهو إما كافر أو في منزلة بين المنزلتين وجزاؤه في الآخرة الخلود في النار.

وقابلتهم الطائفة الأخرى فقالوا: هو محمود بأفعاله الصالحة محبوب طائع ولا يمكن أن يكون كافراً فهو مؤمن وجزاء المؤمن الجنة^(١).

والجواب : أن الإيمان شعب متفاوتة وأنه يتجزأ ويتبعض ويزول بعضه ويبقى بعضه الآخر، وبالتالي يمكن اجتماع بعض شعب الإيمان مع بعض شعب الكفر أو النفاق في الشخص الواحد فيكون مستحقاً للثواب والعقاب حسب عمله^(٢).

الثالث: موقفهم من نصوص الوعد والوعيد:

فالخوارج والمعتزلة أخذوا بالنصوص التي فيها ذم بعض الذنوب ووصفها بالكفر أو نفي الإيمان ونحوها ثم عمّموا حكمها ولذا فإنهم يسمون (الوعيدية) لأخذهم بنصوص الوعيد وتركهم غيرها. وأما المرجئة فقد أخذوا بالنصوص التي فيها وعد المسلمين بالجنة والنجاة من النار، ثم عمّموا حكمها وتركوا غيرها من النصوص.

وكلا القولين باطل ويترتب عليه مفسد عظيمة وعواقب وخيمة، فأما الوعيدية فقد كفّروا المسلمين وأخرجوهم عن الإسلام واستباحوا دماءهم وأموالهم وحكموا بخلودهم في النار في الآخرة .

وقابلتهم المرجئة ففتحوا باب شر عظيم وهوّنوا للناس ارتكاب المحرمات وفعل الموبقات .

والحق وسط بين طرفين فأهل السنة متفقون على ذم مرتكب الكبيرة وأنه مستحق للوعيد معرّض نفسه للعذاب جزاء من انتهك من محارم الله وتعدى من حدوده وليس كما قالت المرجئة: لا يضر مع الإيمان ذنب.

(١) انظر: المصدر السابق: (٣٥٣/٧-٣٥٤)، وشرح الأصفهانية: ص(٢٢٦) كلاهما لابن تيمية .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢٥٨/٧، ٥١٠، ٦٣٧) و شرح الأصفهانية: ص(٢٣٥) كلاهما لابن تيمية ، وشرح الطحاوية لابن أبي العز ص٤٧٨ .

وكذلك فإنهم لم يكفروهم ولم يخرجوه من الملة ولم يحكموا بخلوده في النار في الآخرة كما قالت الوعيدية^(١).

● وكان لأهل السنة والجماعة موقف واضح من نصوص الوعد و الوعيد، فلم يأخذوا هذه النصوص أو تلك على إطلاقها كما فعل أهل الضلال، فإن من أعظم أسباب ضلالهم أخذهم بجانب من الأدلة وتركهم الجانب الآخر، أما أهل السنة فإنهم ينظرون إلى جميع النصوص من الكتاب والسنة في كل مسألة ويضمون بعضها إلى بعض وكأنها دليل واحد فيحملون مطلقها على مقيدتها وعامها على خاصها ليحصل الاعتقاد والعمل بجميع ما في مضمونها^(٢).

وقد ردوا على المرجئة في دعواهم أنه (لا يضر مع الإيمان ذنب) بما جاء في الكتاب والسنة من ذم الذنوب وأهلها وتوعدهم بالعذاب أو الغضب أو اللعنة، وكذلك بما جاء في هذه الذنوب من حدود، وكذلك بالنصوص التي توجب العمل وتحث عليه وتتوعد تاركه أو المقصر فيه .

أما النصوص التي استدلوها بها فهي نصوص عامة فتخصص بالأدلة الأخرى الموجبة للعمل المحرمة للذنوب والمعاصي .

- وأما الوعيدية فقد ردّ عليهم أهل السنة بأن كل تلك الذنوب الواردة في الأدلة التي استدلوها بها قد وقعت في عهد النبي ﷺ ، ولم يكفّر أصحابها ولم يعاملهم معاملة الكفار بل أقام عليهم الحدود فحسب فدل على أنها ليست كفراً^(٣).

كما أن تلك النصوص عامة وقد جاء ما يخصّها، كما أن هناك نصوص أخرى تعارض هذه النصوص مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى

(١) وقد ذكر العلماء هذه الفرق وأقوالها وردوا عليها وبينوا فساد قولها. انظر في ذلك: الإيمان، للعدني: (١٣٧-١٣٩)، والسنة، لعبدالله بن الإمام أحمد: (٦١٨-٦٤٨)، وتعظيم قدر الصلاة، للمروزي: (٦٢٤/٢) وما بعدها، والتبصير في معالم الدين، للطبري: (١٧٧-١٨٦)، والتوحيد، لابن خزيمة: (٨٣٦-٨٤٧)، والفصل، ابن حزم (١٠٩-٧٩/٤) ، والتمهيد، لابن عبد البر: (٢٤٢-٢٤٣)، والحجة في بيان المحجة، لقوام السنة: (٥١٦-٥١٨)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية: (١٨٢/٣) - ١٨٣، ٢١٧/٧، ٢١٨-٢١٧، ٢٥٧، ١٨٤-١٨٥، ١٢/٤٧٠-٤٧١، ٣٧/٣٨، وشرح الأصفهانية: (٢٢٥-٢٢٦)، (٢٣٥)، وشرح الطحاوية: (٤٤٤)، وجامع العلوم والحكم، لابن رجب: (٦٥/١).

(٢) انظر: المختار من كنوز السنة، لمحمد عبدالله دراز: ص(٨٢، ١٢٠)، ونواقض الإيمان الاعتقادية، للوهبي: (١٢٦/١). وقد جعل بعض العلماء أبواباً خاصة لذكر الوعد والوعيد منهم: ابن أبي عاصم في السنة: (٤٥٢/٢-٤٦٠)، وابن أبي زمنين في أصول السنة: (٢٥٦-٢٦٢)، والداني في الرسالة الوافية: (٩٤-٩٦).

(٣) انظر: التمهيد، لابن عبد البر: (٢٤٣/٩-٢٤٤).

فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُقْسِطِينَ ﴿٦١﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١﴾،
فسماهم مؤمنين، وكذلك وعده ﷺ كما في حديث أبي ذر السابق بدخول المسلم الجنة وإن زنى وإن سرق.

كما أن هذا الوعيد مشروط بعدم التوبة أما مع التوبة فلا .

كما أن هناك فرقاً بين إنفاذ الوعد وإنفاذ الوعيد، فالأول لازم واجب، أما الثاني فعدم إنفاذه ليس عيباً بل
كانت العرب تعد ذلك فضيلة (٢).

وكل هذه التوجيهات للجمع بين النصوص ورد المتشابهة إلى المحكم والعمل بالنصوص كلها، يقول ربنا تبارك
وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا
الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ
وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣﴾﴾، فكل
فرقة أخذت من النصوص بطرف وتركت النصوص الأخرى، فطائفة أخذت بنصوص الوعد والأخرى أخذت
بنصوص الوعيد، وإذا جمعت كل النصوص تبين لك فساد كلا القولين ورددت بأدلة كل فريق على الفريق
الأخر.

(١) سورة الحجرات: الآية (٩-١٠) .

(٢) انظر: أصول السنة، لابن أبي زمنين: (٢٥٦-٢٦٢)، والرسالة الوافية، للداني: (٩٤-٩٦)، ومجموع الفتاوى، لابن تيمية:
(٤٨٢/١٢-٤٨٤) .

(٣) سورة آل عمران: الآية (٧) .

أولاً: حقيقة الكفر بين أهل السنة والجماعة وبين مخالفهم^(١):

• تعريف الكفر:

الكفر في اللغة:

هو الستر والتغطية، يقال: كفر الزارع البذر في الأرض: إذا غطاه بالتراب، وسمي الليل كافراً لتغطيته كل شيء. والكفر: ضد الإيمان؛ سمي بذلك لأنه تغطية للحق. والكفر جحود النعمة، وهو نقيض الشكر.

الكفر في الاصطلاح:

هو الاعتقاد والقول والعمل المنافي للإيمان، وهو على شعب، ومراتب متفاوتة. والكفر: هو نقيض الإيمان، أو عدم الإيمان.

والإيمان: هو الإقرار التام ظاهراً وباطناً بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، والعمل به ظاهراً وباطناً. والكفر: ما يناقض الإيمان؛ من اعتقاد، أو قول، أو عمل.

والكفر: هو الكفر بالله - عز وجل - وعدم الإيمان به - سبحانه وتعالى - أو بما جاء به رسوله صلى الله عليه وسلم من التشريع، أو إنكار شيء من ذلك، أو الإيمان ببعضه دون بعض؛ سواء كان معه تكذيب، أو لم يكن معه تكذيب؛ بل مجرد شك وريب، أو توقف، أو إعراض، أو حسد، أو كبر، أو بغض الدين، أو بغض الرسول صلى الله عليه وسلم أو سبه، أو عداوته، أو اتباع لبعض الأهواء الصادة عن اتباع حكم الله تعالى. ويقع الكفر: باعتقاد القلب، وبالفعل، وبالقول، وبالشك، وبالترك.

فالإيمان والكفر نقيضان لا يجتمعان أبداً؛ فمتى وجد أحدهم انتفى الآخر، ومن المقرر في المعقول أن النقيضين لا يجتمعان.

والكفر ذو أصول وشعب متفاوتة: منها ما يوجب الخروج من ملة الإسلام، ومنها ما هو دون ذلك. فَيَرِدُ ذكر الكفر في النصوص الشرعية؛ مراداً به - أحياناً - الكفر الأكبر أي المخرج عن الملة، وأحياناً الكفر الأصغر غير المخرج عن الملة، وذلك أن للكفر شعباً كما أن للإيمان شعباً، وكما أن الإيمان قول وعمل، فكذلك الكفر قول وعمل.

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة) لعبد الله بن عبد الحميد الأثري ص ٢٤٢-٢٤٤ (وهو موجود في المكتبة الشاملة).

والمعاصي والذنوب كلها من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان. ومن أصول أهل السنة والجماعة؛ أنه من الممكن أن يجتمع في العبد بعض شعب الإيمان، وبعض شعب الكفر أو النفاق التي لا تنافي أصل الإيمان وحقيقته، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾ .

• المخالفون في بيان حقيقة الكفر(١):

خالف أهل البدع من الخوارج والمعتزلة والمرجئة والرافضة أهل السنة في بيان حقيقة الكفر، وسنذكر مذهب كل فرقة من هؤلاء في هذا الموضوع:

أولاً: الخوارج:

الخوارج هم كل من كفر المسلمين وخرج على إمامهم.

وقد ابتلي المسلمون بهذه الفتنة وهذه الفرقة في عصر مبكر من تاريخ المسلمين حيث كان أوائلهم ظهر في عهد عثمان رضي الله عنه، وهم الذين قتلوه رضوان الله عليه ثم خرجوا على علي رضي الله عنه وقتلهم وقتلهم إلا أنهم قتلوه غيلة بعد، ثم خرجوا على حكام المسلمين تباعاً إلى أزماننا هذه، ويعتبر الخوارج من أشد بلايا المسلمين عبر تاريخهم الطويل حيث نشروا القتل والدمار في كل مكان وجدوا فيه، بل صاروا من أكبر العقبات في انتشار الإسلام وانطلاقه إلى أمم الأرض بسبب إشغالهم الدول الإسلامية والخلفاء واستنزافهم لطاقت الدول وجهودها ومجهودها.

* الخوارج يكفرون المسلمين بالذنوب فيرون أن من ارتكب كبيرة من الكبائر فقد كفر بذلك وخرج من الإسلام وهو في الآخرة مخلد في النار لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، ومنهم من يرى ذلك في الكبائر والصغائر(٢).

وهم يغفلون في هذا غلواً شديداً حتى قد يعدّون ما ليس بذنب ذنباً، كما فعلوا مع عثمان رضي الله عنه فكفروه بأمور أخذوها عليه وعلى ولاته هي في حقيقتها ليست ذنباً فضلاً عن أن تكون كفراً، وكذلك فعلوا مع علي رضي الله عنه فكفروه في مسألة التحكيم وخرجوا عليه مع أن الحق كان معه فيما فعل، وليس عليه فيما فعل ذنب فضلاً عن أن يكون كفراً.

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة) لسعود بن عبد العزيز الخلف (٢/٧٤-١٠٣).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/١٧٤-١٩٨) و الفرق بين الفرق لعبد القاهر البغدادي ص ٨٢-٩٠ و الانتصار في الرد على المعتزلة القدريّة الأشرار لأبي الحسين يحيى بن أبي الخير العمري اليمني (٣/٦٦٨).

ومنهم من يكفر من لا يخرج معهم ولا يكون في معسكرهم، وهم يرون أن من كفروه في النار خالدًا مخلدًا فيها أبداً(١).

والإباضية من الخوارج يسمون مرتكب الكبيرة كافر نعمة وكافر نفاق ويجرون عليه أحكام الموحدين في الدنيا أما في الآخرة فحكمه الخلود في نار جهنم لا يخرج منها أبداً ولا تقبل فيه شفاعاة(٢).

ثانياً: المعتزلة:

المعتزلة هم أصحاب الأصول الخمسة وهي:

التوحيد: الذي هو عندهم نفي الصفات، والوعيد: الذي هو نفي القدر، والوعد والوعيد: ويقصدون به أن الله لا يغفر لمرتكب الكبيرة بل هو مخلد في النار، والمنزلة بين المنزلتين: وهو أن مرتكب الكبيرة لا يسمى في الدنيا مؤمناً ولا كافراً بل هو في منزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: ويقصدون به الخروج على الحكام إذا جاروا وظلموا(٣).

فالمعتزلة كما هو الأصل الرابع عندهم فإن مرتكب الكبيرة قد خرج من الإسلام ولم يدخل في الكفر، ويقولون هو في منزلة بين المنزلتين أي بين الإيمان والكفر.

وفي الأصل الثالث عندهم، فإن مرتكب الكبيرة في الآخرة مخلد في النار لا يخرج منها أبداً، ويرون أن عذابه دون عذاب الكفار إلا أنه مخلد في النار مثله مثل الكفار.

وأول من ابتدع بدعة المنزلة بين المنزلتين واصل بن عطاء الغزال، الذي كان من ضمن حلقة الحسن البصري، فجاء سائل يسأل الحسن عن مرتكب الكبيرة فقبل أن يجيب الحسن أجاب واصل بن عطاء بأنه في منزلة بين المنزلتين، ثم اعتزل في ناحية المسجد يقرر ذلك فقال الحسن اعتزلنا واصل فسموا لذلك معتزلة.

أما دعواهم في الحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار فقد أخذوا ذلك عن الخوارج.

ثالثاً: المرجئة:

المرجئة كما سبق بيانه عرفوا الإيمان: بأنه التصديق أو القول أو القول مع التصديق أو المعرفة، فبناءً عليه حصروا الكفر في الجهل والتكذيب.

قال الباقلاني في تعريف الكفر هو: “ضد الإيمان وهو الجهل بالله عز وجل والتكذيب به الساتر لقلب

(١) انظر: مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/١٦٧-١٧٠).

(٢) انظر: الإباضية عقيدة ومذهباً لصابر طعيمة ص ١٢١ و الحق الدماغ لأحمد الخليلي ص ١٩١ و مختصر تاريخ الإباضية لأبي الربيع الباروني ص ٦٥ .

(٣) شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني ص ١٢٨-١٤١.

الإنسان عن العلم به” (١).

وقال النسفي: “الكفر هو التكذيب والجحود وهما يكونان في القلب” (٢).

رابعاً: الرافضة:

الرافضة من الشيعة الذين يغلون في حب علي وآل بيته ويقدمونهم على سائر الصحابة ويعتقدون الإمامة في اثني عشر إماماً من أولاد علي ويطعنون الصحابة الكرام ويكفرونهم. قولهم في التكفير:

الرافضة ابتدعوا بدعاً كثيرة افتروها ثم جعلوها أصولاً يوالون عليها ويعادون، ويشهدون وفقها بالإيمان أو يكفرون، ومن أخطر بدعهم ما يسمونه بالإمامة. وهي اعتقادهم بأن الأئمة هم علي ثم الحسن ثم الحسين إلى اثني عشر إماماً من ذرية الحسين.

وجعلوا الإمامة أصلاً من أصول الدين الذي لا يصح الإسلام إلا به بل يجعلونه أعظم أصول الدين، ثم بنوا على هذه الافتراءات التي افتروها في موضوع الإمامة نظرهم إلى الناس من ناحية الإيمان والكفر وزعموا كفر كل من أنكر ذلك وخلوده في النار.

ويرون أن منكرها كمنكر نبوة الأنبياء، وأنه كافر مخلد في النار، يقول شيخهم الصدوق: ” واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب والأئمة بعده - عليهم السلام - أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء “ (٣).

ويقول المفيد: ” اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار “ (٤).

(١) التمهيد ص ٣٩٤ .

(٢) التمهيد في أصول الدين ص ١٠٠ .

(٣) الاعتقادات ص ١٠٤ .

(٤) أوائل المقالات ص ٤٤ .

ثانياً: أنواع الكفر^(١):

• الكفار في الشرع صنفان:

الصنف الأول: كفار أصليون؛ أي الذين لم يدخلوا في دين الإسلام أصلاً، وهم: الدهريون، والفلاسفة، والمشركون، والمجوس، والوثنيون، وأهل الكتاب من اليهود والنصارى، وغيرهم من أمم الكفر؛ فهؤلاء قد دل على كفرهم الكتاب والسنة والإجماع، وموتاهم مخلدون في النار، ويحرم عليهم دخول الجنة، وأمرهم معلوم من الدين بالضرورة.

فهؤلاء الكفار؛ يجب على المسلمين دعوتهم إلى الإسلام حتى يستجيبوا؛ فإن لم يستجيبوا وجب قتالهم متى استطاعوا ذلك؛ حتى يدخلوا في الإسلام، أو يدفعوا الجزية وهم صاغرون.

الصنف الثاني: المرتدون؛ الذين ينتسبون إلى الإسلام، ولكن يصدر منهم اعتقاد، أو فعل، أو قول، يناقض إسلامهم؛ فيكفرون بذلك، وإن قاموا ببعض شعائر الإسلام؛ كالباطنية، وغلاة الرافضة، والقاديانية، ونحوهم.

• والكفر في الشرع نوعان:

النوع الأول: كفر أكبر مخرج من الملة:

وهو يناقض الإيمان، ويخرج صاحبه من الإسلام، ويوجب الخلود في النار، ولا تناله شفاعة الشافعين، ويكون بالاعتقاد، وبالقول، وبالفعل، وبالشك والريب، وبالترك، وبالإعراض، وبالاستكبار.

ولهذا الكفر أنواع كثيرة؛ من لقي الله تعالى بواحد منها لا يغفر له، ولا تنفعه الشفاعة يوم القيامة، ومن أهمها:
١- كفر الإنكار والتكذيب:

وهو ما كان ظاهراً وباطناً، مثل اعتقاد كذب الرسل، وأن إخبارهم عن الحق بخلاف الواقع، أو ادعاء أن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بخلاف الحق، وكذلك من ادعى أن الله تعالى حرم شيئاً أو أحله مع علمه بأن ذلك خلاف أمر الله ونهيه.

٢- كفر الجحود الإباء والاستكبار مع التصديق:

وهو عدم الانقياد والإذعان لرسول الله ظاهراً مع العلم به ومعرفة باطناً، وذلك بأن يقر أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم حق من ربه؛ لكنه يرفض اتباعه أشراً وبطراً واحتقاراً للحق وأهله.

٣- كفر الشك:

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة) لعبد الله بن عبد الحميد الأثري ص ٢٤٤-٢٥٢ (وهو موجود في المكتبة الشاملة).

بأن لا يجزم بصدق النبي صلى الله عليه وسلم ولا كذبه؛ بل يشك في أمره، ويتردد في اتباعه؛ إذ المطلوب هو اليقين بأن ما جاء به الرسول من ربه حق لا مرية فيه؛ فمن شك في الاتباع لما جاء به الرسول، أو جوز أن يكون الحق خلافه؛ فقد كفر كفر شك.

٤- كفر الإعراض:

بأن يعرض بسمعه وقلبه عما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم؛ فلا يصدق ذلك ولا يكذبه، ولا يوالي الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يعاديه، ولا يصغي إلى ما جاء به، ويترك الحق لا يتعلمه ولا يعمل به، ويهرب من الأماكن التي يذكر فيها الحق؛ فهو كافر كفر إعراض.

٥- كفر النفاق:

هو إظهار الإسلام والخير، وإبطان الكفر والشر. وهو مخالفة الباطن للظاهر، وإظهار القول باللسان، أو الفعل؛ بخلاف ما في القلب من الاعتقاد. والمنافق: يخالف قوله فعله، وسره علانيته؛ فهو يدخل الإسلام من باب، ويخرج من باب آخر، ويدخل في الإيمان ظاهراً، ويخرج منه باطناً؛ فهذا هو النفاق الأكبر.

٦- كفر السب والاستهزاء:

وهو استهزاء، أو سخرية أو انتقاص، أو سب بشيء من دين الإسلام مما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ سواء كان هازلاً، أو لاعباً، أو مجاملاً لكفار، أو في حال مشاجرة، أو في حال غضب، ونحوها؛ فقد أجمع الأئمة على كفر فاعله.

٧- كفر البغض:

وهو كره دين الإسلام، أو شيئاً من أحكامه، أو شيئاً من شرع الله تعالى، أو مما أنزل، أو كره نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم أو ما جاء به من الشرع، أو شيئاً من ذلك، وتمنى أنه لم يكن، أو كره شيئاً مما أجمع أهل العلم عليه أنه من الدين.

لأن من تعظيم هذا الدين العظيم محبته، ومحبة الله تعالى ورسوله الأمين صلى الله عليه وسلم وما أنزل الله من الشرع من أوامره ونواهيه، ومحبة أوليائه، والمحبة: شرط من شروط (لا إله إلا الله).

والبغض يناقض المحبة والقبول والانقياد والتسليم، ويريد العداوة والكراهية للحق وأوليائه.

النوع الثاني: كفر أصغر غير مخرج من الملة:

وهو ما لا يناقض أصل الإيمان؛ بل ينقصه ويضعفه، ولا يسلب صاحبه صفة الإسلام وحصانته، وهو المشهور عند العلماء بقولهم: (كفر دون كفر) ويكون صاحبه على خطر عظيم من غضب الله - عز وجل - إذا لم يتب منه؛ وقد أطلقه الشارع على بعض المعاصي والذنوب على سبيل الزجر والتهديد؛ لأنها من خصال

الكفر، وهي لا تصل إلى حد الكفر الأكبر، وما كان من هذا النوع فمن كبائر الذنوب. وهو مقتضى لاستحقاق الوعيد والعذاب دون الخلود في النار، وصاحب هذا الكفر ممن تنالهم شفاعة الشافعين، ولهذا النوع من الكفر صور كثيرة، منها:

١- كفر النعمة:

وذلك بنسبتها إلى غير الله تعالى بلسانه دون اعتقاده، قال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا وَأَكْثَرُهُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ، كقول الرجل: هذا مالي ورثته عن آبائي على سبيل إسناد النعمة إلى آباءه، أو قول أحدهم: لولا فلان لم يكن كذا.. وغيرها مما هو جار على السنة كثير من الناس، والمراد أنهم ينسبونه إلى أولئك، مع علمهم أن ذلك بتوفيق الله.

ومن ذلك تسمية الأبناء بعبد الحارث، وعبد الرسول، وعبد الحسين ونحوها؛ لأنه عبده لغيره الله مع أنه هو خالقه والمنعم عليه.

٢- كفران العشير والإحسان:

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (أريت النار؛ فإذا أكثر أهلها النساء، يكفرن) قيل: أيكفرن بالله. قال: (يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان؛ لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ثم رأت منك شيئاً، قالت: ما رأيت خيراً قط) (١).

٣- الحلف بغير الله تعالى:

لقوله صلى الله عليه وسلم: (من حلف بغير الله فقد كفر، أو أشرك) (٢). فإجماع أهل السنة والجماعة على أن هذا الشرك والكفر هما من الأصغر الذي لا يخرج صاحبه من الإسلام، ما لم يعظم المخلوق به في قلب الحالف كعظمة الله تعالى.

٤- قتال المسلم:

لقوله صلى الله عليه وسلم: (سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر) (٣).

وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا ترجعوا بعدي كفاراً؛ يضرب بعضكم رقاب بعض) (٤).

فهذا النوع من الكفر غير مخرج من الملة باتفاق الأئمة؛ لأنهم لم يفقدوا صفات الإيمان، لقول الله تعالى: ﴿

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه الترمذي.

(٣) رواه البخاري.

(٤) رواه البخاري.

وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴿٥﴾ .

٥- الطعن في النسب، والنياحة على الميت:

قال النبي صلى الله عليه وسلم: (اثنتان في الناس هما بهم كفر؛ الطعن في النسب، والنياحة على الميت)^(١).

٦- الانتساب إلى غير الأب:

قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا ترغبوا عن آبائكم؛ فمن رغب عن أبيه فهو كفر)^(٢).

وقال صلى الله عليه وسلم: (ليس من رجل ادعى لغير أبيه - وهو يعلمه - إلا كفر، ومن ادعى قوماً ليس له

فيهم نسب؛ فليتبوأ مقعده من النار)^(٣).

وأنواع الكفر الأصغر كثيرة يتعذر حصرها؛ فكل ما جاءت به النصوص الشرعية من تسميته كفراً، ولم يصل

إلى حد الكفر الأكبر، أو النفاق الأكبر، أو الشرك الأكبر، أو الفسق الأكبر، أو الظلم الأكبر؛ فهو كفر أصغر.

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري.

(٣) رواه البخاري.

ثالثاً: دراسة مفصلة للأمور المؤدية إلى الكفر^(١):

الدين الإسلامي هو التشريع الإلهي؛ سواء كان من الاعتقادات، أو العبادات، أو المعاملات، أو الأخلاق، وهو أوامر الله تعالى ونواهيه، وهو سبحانه وتعالى الذي يعلم ما يصلح لعباده وما يفسدهم؛ كيف لا وهو خالقهم سبحانه.

فالتشريع الإلهي؛ واجب وفرض على كل من يعقل، لا يجوز مخالفته ألبتة بأي شكل من الأشكال؛ لأنه الغاية والمقصود من خلق العباد، وإلا أصبح خلقهم عبثاً وهماً.

فإن مقتضى الإيمان به تنفيذ أوامره وترك نواهيه سبحانه، وواجب المسلم أمام شرع الله عز وجل التسليم والرضى لحكمه تعالى، بقول: (سمعنا وأطعنا، آمنا وصدقنا).

وهكذا كان شعار الصادقين مع الله تعالى؛ من الصحابة الكرام والتابعين العظام، وشعار من تبعهم من الصالحين الصادقين بإحسان إلى يومنا هذا، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ { ٥١ } وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾.

وأما دأب الكافر ماضياً وحاضراً ومستقبلاً فهو الاعتراض والاستهزاء والطعن في تشريع الله سبحانه، قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ { ٧ } يَسْمَعُ آيَاتِ اللَّهِ تُتْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَشِيرُهُ عَذَابٍ أَلِيمٍ { ٨ } وَإِذَا عَلِمَ مِنْ آيَاتِنَا شَيْئًا اتَّخَذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾.

وهذه النواقض للإيمان تكون باعتقاد، أو قول، أو فعل أي أمر يمس دين الإسلام، أو تشريعه، أو رسوله، أو سنته صلى الله عليه وسلم؛ بطعن، أو تنقيص، أو استهزاء، أو تكذيب، أو شك، أو ريب، كل هذه الأمور تعتبر ناقضاً من نواقض الإيمان، وردة عن الإسلام.

وسنذكر بعض الأمثلة لأقسام نواقض الإيمان الثلاثة: الاعتقاد و الفعل و القول:

● نواقض الإيمان الاعتقادية:

ويكون بمجرد اعتقاد القلب، وإن لم يتكلم به، وإن لم يفعل شيئاً منه، وأسبابه كثيرة نذكر منها:

- ١- الجحد، أو الشك في وجود الله سبحانه وتعالى، أو الاعتقاد بأن الله تعالى شريكاً في ربوبيته جل وعلا.
- ٢- التكذيب أو الشك في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وجحد عموم رسالته، وختمه للنبوّة، أو إنكار بعض ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم أو الطعن فيه بعد ثبوته.
- ٣- الاعتقاد بأن الرسول صلى الله عليه وسلم كتم شيئاً مما أوحى الله تعالى إليه وهو مأمور بتبليغه، أو بلغه

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة) لعبد الله بن عبد الحميد الأثري ص ٢٩١-٣١٢ (وهو موجود في المكتبة الشاملة).

لبعض المسلمين دون بعض.

٤- التكذيب أو الشك في شيء من أركان الإسلام الخمسة، أو أركان الإيمان الستة، أو الجنة أو النار، أو الثواب والعقاب، أو الجن أو الملائكة، أو شيء مما هو مجمع عليه؛ كالإسراء والمعراج، وغيرها.

٥- إنكار شيء من القرآن، أو اعتقاد زيادة فيه، أو الاعتقاد أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن باطنه يخالف ظاهره، وأن هذا الباطن مخصوص للبعض دون بعض.

٦- الإيمان بشريعة غير الإسلام، واعتقاد صلاحيتها للبشر، والعمل بها، وتطبيقها.

٧- اعتقاد عدم كفر الكفار من الملحددين والمشركين والمرتدين، أو الشك في كفرهم، أو موالاتهم على حساب الدين.

٨- الاعتقاد بأن الكنائس بيوت الله جل وعلا وأن الله تعالى يعبد فيها، وأن ما يفعله اليهود والنصارى عبادة لله، وطاعة له سبحانه ولأنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام.

٩- جحد وجوب شيء معلوم من الدين بالضرورة؛ كالصلوات الخمس، والزكاة، والصوم، والحج وغيرها.

١٠- اعتقاد تحريم مباح معلوم من الدين بالضرورة؛ كالبيع والنكاح، أو اعتقاد إباحة محرم معلوم من الدين بالضرورة؛ كالقتل، والزنا، والربا، أو إعطاء غير الله تعالى حق الأمر والنهي، وحق التحليل والتحريم، وحق التشريع، أو اعتقاد جواز الاحتكام إلى غيره تعالى.

١١- تكذيب واحد من رسل الله تعالى، في أي أمر من الأمور الثابتة عنهم.

١٢- ادعاء النبوة، أو تصديق من يدعيها.

١٣- الاعتقاد بأن البعض يسعه الخروج عن شريعة الإسلام، وأنه يجوز للشخص أن يلتزم بدين آخر غير الإسلام.

١٤- الاعتقاد بأن جمهور الصحابة - رضي الله عنهم - ارتدوا، أو فسقوا؛ بعد وفاة النبي ﷺ.

١٥- الرضا بالكفر، والعزم على الكفر، أو تعليق الكفر بأمر مستقبل.

١٦- من ضحك لمن تكلم بالكفر مع الرضا به.

١٧- من شك في كفر من عمل الأعمال المكفرة الظاهرة التي استبان دليلها واتفق أئمة أهل السنة والجماعة عليها.

وبغيرها من صور نواقض الإيمان الاعتقادية.

• نواقض الإيمان القولية:

- ١- سب الله تعالى، أو نسبه العيب إليه جل وعلا أو سب الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد الرسل عليهم السلام أو سب الملائكة عليهم السلام أو سب دين الإسلام.
 - ٢- دعاء الأولياء والصالحين، والاستغاثة بهم عند الكرب والشدة، وسؤالهم ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وكذلك الاستعاذة بهم.
 - ٣- الاستهزاء بالله تعالى، أو بكلامه وكتابه (القرآن العظيم)، أو سائر كتبه، أو بآية من آياته، أو بالرسول صلى الله عليه وسلم مثل: الطعن في صدقه، أو في أمانته، أو عفته، أو الاستهزاء والاستخفاف به، أو بسنته صلى الله عليه وسلم.
 - وكذلك السخرية من أسماء الله تعالى، أو تنقصه، أو بوعده بالجنة أو وعيده بالنار؛ كقول بعضهم: لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها، لو شهد عندي الأنبياء والرسول بكذا ما قبلت شهادتهم، أو ما لحقني خير منذ صليت، أو ما نفعتك صلاتك، وغير ذلك.
 - ٤- القول: أنا لا أخاف الله أو أنا لا أحب الله تعالى.
 - ٥- القول: إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يوجب علينا الصلاة، أو الزكاة، أو الصوم، أو الحج.. إلخ.
 - ٦- القول: إن الدين لا صلة له بالدولة وسائر شؤون الحياة أو إن تعاليم الإسلام لا تتناسب مع هذا الدين.
 - ٧- القول لمن عمل بدين الإسلام: أنت رجعي.
 - ٨- القول: إن دين الإسلام وتعاليمه؛ هو سبب تأخر المسلمين، أو بلاد المسلمين.
 - ٩- قول شخص عن عدوه: لو كان ربي ما عبدته، أو لو كان نبياً ما آمنت به.
 - ١٠- قول شخص عن ولده أو زوجته: هو أحب إلي من الله، أو من رسوله صلى الله عليه وسلم.
 - ١١- ادعاء الوحي، وإن لم يدع معها النبوة.
 - ١٢- قول الشخص: إن الله نقص من مالي، وأنا أنقص من حقه ولا أصلي.
 - ١٣- قول من صلى في رمضان فقط، ثم قال: هذا أيضاً كثير، أو هذا يكفي وزيادة.
 - ١٤- قول الفاسق إذا قيل له صل حتى تجد حلاوة الصلاة: لا أصلي حتى أجد حلاوة الترك.
 - ١٥- من طعن في عدالة الصحابة، أو جمهورهم، كأن يقول عنهم: فساق، أو ضلال.
 - ١٦- من قال بألوهية علي رضي الله عنه أو نبوته.
 - ١٧- ادعاء أن جبريل عليه السلام خان الأمانة؛ فأنزل الوحي على محمد ﷺ بدلاً أن ينزله على علي.
 - ١٨- قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما برأها الله تعالى منه من فوق سبع سموات.
- إلى غير ذلك من الأقوال القبيحة المناقضة للإيمان والإسلام.

• نواقض الإيمان الفعلية:

- ١- السجود لغير الله تعالى، والنذر لغير الله سبحانه، والذبح لغيره تعالى.
- ٢- السخرية باسم من أسماء الله تعالى، أو بأمره، أو وعيده، أو ذكر اسم الله تعالى عند تعاطي الخمر والزنا؛ استخفافاً.
- ٣- الاستهانة بالمصحف الشريف، أو إلقاءه في القاذورات، أو دوسه بالقدم متعمداً، أو الإشارة إليه باليد أو بالقدم أو بالشفة؛ إشارة استهانة، أو قراءته على ظرف الدف على سبيل الاستخفاف، وهكذا فعل أمثال هذه الأشياء بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- ٤- الطواف بالأضرحة وقبور الأولياء والصالحين؛ من أجل التقرب إليهم.
- ٥- إظهار المقت والكراهية عند ذكر الله تعالى، أو عند ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم، أو عند ذكر الإسلام، أو عند الدعوة إليه.
- ٦- لبس شيء من شعائر الكفار؛ كالصليب، أو قلنسوة المجوس، ونحوه مما هو خاص بشعائرهم الدينية؛ عالماً، عامداً، راضياً بذلك.
- ٧- مشاركة أهل الكفر في عباداتهم؛ كصلاتهم ونحوها.
- ٨- هدم معالم الإسلام؛ كهدم المساجد لأجل ما يفعل فيها من العبادة.
- ٩- بناء دور العبادة للكفار، أو إعانتهم على ذلك؛ كبناء الكنائس ونحوها.
- ١٠- أن يعمل فعلاً أجمع المسلمون على أنه لا يصدر إلا من كافر.
- ١١- تعلم السحر، وتعاطيه، وتعليمه.
- ١٢- الإعراض التام عن دين الإسلام لا يتعلمه ولا يعمل به.
- ١٣- عدم تكفير الكفار من الملحدين والمشركين والمرتدين، وموالاتهم، أو إظهار موافقتهم على دينهم، والتقرب إليهم بالأقوال والأفعال والنوايا.
- ١٤- عدم إفراد الله تعالى بالحكم والتشريع:
كالحكم بغير ما أنزل الله، أو التشريع المخالف لشرع الله، وتطبيقه، والإلزام به: فمن شرع حكماً غير حكم الله تعالى، وحكمه في عباده، أو بدل شرع الله تعالى، أو عطله، ولم يحكم به، واستبدل به حكماً طاغوتياً وحكم به؛ فهذا كفر أكبر، لأنه ناقض من نواقض الإيمان وردة عن الإسلام.
ولا يشترط فيه الاستحلال؛ لأن فعله إباء وامتناع عن الالتزام بشرع الله تعالى، وتشريع من دون الله، وكره واحتقار لما جاء به الله، ودليل على تسويغه اتباع غير شرع الله، ولو لم يصرح بلسانه؛ لأن لسان الحال أقوى من لسان المقال.

وذلك لأن التشريع والتحليل والتحريم من خصائص الله تعالى؛ فهو حق خالص لله وحده لا شريك له؛ فالحلال ما أحله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والحرام ما حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والدين ما شرعه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ فمن شرع من دون الله، أو ألزم الناس بغير شرع الله؛ فقد نازع الله فيما اختص به سبحانه وتعالى، وتعدى على حق من حقوقه، وأعاره لنفسه، ورفض شريعة الله؛ فهذا العمل شرك بالله تعالى، وصاحبه مشرك ضال ضلالاً بعيداً.

وأما من تحاكم إلى الطاغوت، أو حكمه في نفسه، أو في غيره؛ ثم ادعى الإيمان؛ فهذه دعوى كاذبة لا وزن لها عند رب العالمين؛ لأن الله تعالى جعل طاعته وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم من لوازم الإيمان ومقتضياته. ١٥ - ترك الصلاة - وإن كان مقراً بوجودها - من الكفر الأكبر المخرج من الملة؛ لأن باعث الإعراض عن الطاعة بالكلية فقدان عمل القلب الذي هو شرط لصحة الإيمان.

والصلاة هي أكد الأعمال التي لا يصح إيمان العبد بدون شيء منها، وهي أعظم الواجبات وأدناها وأجلها. وهي كذلك أعظم قرينة دالة على إسلام المرء؛ تمنع من تكفيره، أو إساءة الظن فيه، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا؛ فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله؛ فلا تخفروا الله في ذمته) ^(١).

* هذه هي بعض نواقض الإيمان الاعتقادية، والقولية، والفعلية؛ التي يعتبر العبد بملازمة أحدهما كافراً كفراً مخرجاً من الملة؛ إذا وقع في أحد صورها.

● أقوال أئمة أهل السنة والجماعة على أن الكفر يكون بالاعتقاد والقول والفعل

- يقول سفيان بن عيينة رحمه الله عندما سئل عن الإرجاء: " يقولون: الإيمان قول، ونحن نقول: الإيمان قول وعمل، والمرجئة أوجبوا الجنة لمن شهد أن لا إله إلا الله؛ مُصِرّاً بقلبه على ترك الفرائض، وسموا ترك الفرائض ذنباً بمنزلة ركوب المحارب، وليس بسواء؛ لأن ركوب المحارم من غير استحلال معصية، وترك الفرائض متعمداً من غير جهل ولا عذر هو كفر" ^(٢).

(١) رواه البخاري.

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة برقم (٧٤٥).

- ويقول الشافعي رحمه الله حين سئل عن هزل بشيء من آيات الله تعالى: (هو كافر) واستدل بقول الله تعالى: ﴿ قُلْ أْبِاللّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ { ٦٥ } لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (١) .
- ويقول عبد الله بن الزبير الحميدي رحمه الله: "أخبرت أن ناساً يقولون: من أقر بالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت؛ فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً.. إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة؛ فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وفعل المسلمين، قال عز وجل: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ ﴾ " (٢) .
- وقال إسحاق بن راهويه رحمه الله: "ومما أجمعوا على تكفيره، وحكموا عليه كما حكموا على الجاحد؛ فالمؤمن الذي آمن بالله تعالى، وبما جاء من عنده، ثم قتل نبياً، أو أعان على قتله، وإن كان مقراً، ويقول: قتل الأنبياء محرم؛ فهو كافر، وكذلك من شتم نبياً، أو رد عليه قوله من غير تقيّة ولا خوف" (٣) .
- وقال محمد بن سحنون المالكي رحمه الله: "أجمع العلماء أن شاتم النبي صلى الله عليه وسلم المنتقص له؛ كافر، والوعيد جار عليه بعذاب الله له، وحكمه عند الأمة: القتل، ومن شك في كفره وعذابه كافر" (٤) .
- وقال النووي رحمه الله في تعريف الردة: "هي قطع الإسلام، ويحصل ذلك تارة بالقول الذي هو كفر، وتارة بالفعل، والأفعال الموجبة للكفر هي التي تصدر عن تعمد واستهزاء بالدين صريحاً؛ كالسجود للصنم أو للشمس، وإلقاء المصحف في القاذورات، والسحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها. قال الإمام: في بعض التعاليق عن شيخي إن الفعل بمجرد لا يكون كفراً، قال: وهذا زلل عظيم من المعلق ذكرته للتنبيه على غلطه، وتحصل الردة بالقول الذي هو كفر؛ سواء صدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء" (٥) .

(١) ذكره ابن تيمية في الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥١٤ .

(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة برقم (١٥٩٤) .

(٣) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة برقم (٩٩١) .

(٤) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢/٢١٤) .

(٥) روضة الطالبين (٦٤/١٠) .

- ويقول ابن رجب الحنبلي رحمه الله: " فقد يترك دينه، ويفارق الجماعة، وهو مقرر بالشهادتين، ويدعي الإسلام؛ كما إذا جحد شيئاً من أركان الإسلام، أو سب الله ورسوله، أو كفر ببعض الملائكة، أو النبيين، أو الكتب المذكورة في القرآن مع العلم بذلك" (١) .

- وقال مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي رحمه الله في تعريف الردة: "وهو من كفر بعد إسلامه، ويحصل الكفر بأحد أربعة أمور: بالقول كسب الله تعالى ورسوله، أو ملائكته، أو ادعاء النبوة، أو الشرك له تعالى، وبالفعل كالسجود للصنم ونحوه وكإلقاء المصحف في قاذورة، وبالاعتقاد كاعتقاده الشريك له تعالى، أو أن الزنا أو الخمر حلال، أو أن الخبز حرام، ونحو ذلك، ومما أجمع عليه إجماعاً قطعياً، وبالشك في شيء من ذلك" (٢) .

(١) جامع العلوم والحكم (شرح الحديث الرابع عشر).

(٢) دليل الطالب ص ٣١٧ .

رابعاً: ضوابط أهل السنة والجماعة في التكفير^(١):

• خطورة التكفير:

اتفق أئمة أهل السنة والجماعة على هذه القاعدة؛ فكانوا أعظم الناس ورعاً؛ لأن تكفير المسلم مسألة خطيرة، يجب عدم الخوض فيها دون دليل وبرهان، وينبغي الاحتراز من التكفير ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فباب التكفير باب خطير، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكفر أحد أحداً دون برهان.

قال النبي ﷺ: (أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر. فقد باء بما أحدهما. إن كان كما قال. وإلا رجعت عليه)^(٢). وقال ﷺ: (لا يرمي رجل رجلاً بالفسوق، ولا يرميه بالكفر؛ إلا ارتدت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك)^(٣). ولأن التكفير حكم شرعي يترتب عليه إباحة دم شخص قد ظهر إسلامه، ونطق بالشهادتين؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (من بدل دينه فاقتلوه)^(٤).

وقد أجمع أهل السنة والجماعة على أن الشخص المكفّر يترتب على كفره أحكام، منها:

١- عدم حل زوجته - المسلمة - له، وتحريم بقائها، وبقاء أولادها تحت سلطانه؛ لأن المرأة المسلمة لا يصح أن تكون زوجة لكافر بالإجماع.

٢- وجوب محاكمته أمام القضاء؛ لتنفيذ حد الردة عليه - وهو القتل - لأنه كفر بعد إسلامه، وذلك بعد استتابته وإقامة الحجّة، وإزالة الشبه.

٣- أنه إذا مات على رده وكفره؛ لا تجري عليه أحكام المسلمين؛ فلا يغسل، ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ولا يورث، كما أنه لا يرث إذا مات له موروث قبله.

٤- أنه إذا مات على الكفر؛ وجبت عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، والخلود الأبدي في النار - والعياذ بالله - ولا يدعى له بالرحمة، ولا يستغفر له.

• التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين:

ومن أصول أهل السنة والجماعة: التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين؛ لأنه من الممكن أن يقول المسلم قولاً أو يفعل فعلاً؛ قد دل الكتاب والسنة وإجماع الأمة على أنه كفر وردة عن الإسلام، ولكن لا تلازم عندهم

(١) هذا الموضوع ملخص من كتاب (الإيمان حقيقته، خوارمه، نواقضه عند أهل السنة والجماعة) لعبد الله بن عبد الحميد الأثري ص ٢٦١-٢٨٠ (وهو موجود في المكتبة الشاملة).

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه البخاري.

(٤) رواه البخاري.

بين القول بأن هذا كفر، وبين تكفير الشخص بعينه؛ فليس كل من فعل مكفراً يُحكم بكفره بإطلاق؛ فقد يكون القول أو الفعل كفراً؛ لكن لا يطلق الكفر على القائل، أو الفاعل إلا بشرطه؛ لأنه لا بد أن تثبت في حقه شروط التكفير وتنتفي موانعه، فالمرء قد يكون حديث عهد بالإسلام، وقد يكون جاهلاً جهلاً يعذر بمثله؛ فإذا بين له رجوع، وقد ينكر شيئاً متأولاً أخطأ بتأويله، وغير ذلك من الموانع التي تمنع من التكفير.

فأهل السنة والجماعة: يطلقون القول في التكفير، فيقولون: من قال كذا، أو فعل كذا؛ فهو كافر، وعندما يتعلق الأمر بالشخص المعين الذي قاله أو فعله، لا يحكمون على كفره إطلاقاً؛ حتى تجتمع فيه الشروط، وتنتفي عنه الموانع، فعندئذ تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذه قاعدة عظيمة يتميزون بها عن غيرهم؛ لأن التكفير ليس حقاً لأحد، يحكم به على من يشاء على وفق هواه؛ بل التكفير حكم شرعي، فيجب الرجوع في ذلك إلى ضوابط الشرع؛ فمن كفره الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وقامت عليه الحجة؛ فهو الكافر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: “ فقد يكون الفعل أو المقالة كفراً، ويطلق القول بتكفير من قال ذلك؛ فهو كافر. لكن الشخص المعين الذي قال ذلك القول أو فعل ذلك الفعل لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها. وهذا الأمر مطرد في نصوص الوعيد عند أهل السنة والجماعة؛ فلا يشهد على معين من أهل القبلة بأنه من أهل النار؛ لجواز أن لا يلحقه، لفوات شرط أو لثبوت مانع“^(١).

وقال أيضاً: “ وليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين، وإن أخطأ وغلط؛ حتى تقام عليه الحجة، وتبين له المحجة، ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل ذلك عنه بشك؛ بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة، وإزالة الشبهة”^(٢).

• موانع التكفير:

التكفير عند أهل السنة والجماعة له موانع يمنع من تنزيل الحكم على الشخص بعينه؛ إلا بعد توفر الشروط، وانتفاء الموانع التي تمنع تكفير المعين، ومن هذه الموانع وأهمها:

(١) - الجهل:

إن من شروط الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قيام الحجة ووجود العلم والمعرفة عند الشخص المؤمن به؛ لذا فمن أنكر أمراً من أمور الشرع جاهلاً به، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله؛ فإنه لا يكفر؛ حتى لو وقع في مظهر من مظاهر الشرك أو الكفر:

لأنه لم يكن يعلم بهذا المكفر قبل إسلامه، أو يعيش في بلد فاش فيه الجهل، أو بعيد عن ديار العلم وأهله، أو

(١) مجموع الفتاوى (٢٩١/٧).

(٢) المصدر السابق.

نشأ في بلد انقلبت فيه موازين الشرع؛ فصار الشرك فيه هو التوحيد، والبدعة فيه هي السنة، وكثر فيه الانحراف، وزُيِّن فيه الباطل والكفر، ولُبِّس عليهم، أو أنه وقع في المكفّر وهو غير قاصد له، أو أن هذا المكفّر من المسائل الخفية التي لا يطلع عليها إلا العلماء.

فمثل هذا الشخص لا يستحق العقوبة حتى تقام عليه الحجة؛ لأن الجهل ببعض الأمور العقدية قد وقع في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مع بعض الصحابة رضي الله عنهم ومع ذلك لم يكفرهم صلى الله عليه وسلم. وأهل السنة والجماعة؛ يراعون اختلاف أحوال الناس، وأماكنهم وزمانهم؛ من حيث انتشار العلم، أو عدم انتشاره، لأنهم لا يشتركون جميعاً في معرفة الأمور الضرورية على درجة واحدة؛ بل قد يعرف البعض ما لا يعرفه الآخرون؛ أو قد يكون بعض المسائل من المسلمات عند البعض مع أن غيرهم يجهلها. ومع هذا فلا يعني أن الجهل عندهم عذر مقبول لكل من ادعاه؛ فالجهل عندهم درجات مختلفة، فجهل ما هو معلوم من الدين بالضرورة، غير جهل ما دونه.

والجاهل العاجز عن السؤال والعلم؛ غير الجاهل المتمكن المفرط تارك للواجب عليه لا عذر له عند الله تعالى. وكون الرجل يعذر بالجهل - عندهم - لا يعني ذلك إبقاء منزلته كما هي؛ بل تنحط منزلته، وينقص إيمانه بقدر بعده عن الحق.

٢- الخطأ:

اتفق أئمة أهل السنة والجماعة؛ على أن الخطأ من موانع التكفير في المسائل العلمية والعملية، إذا كان اجتهاداً لطلب الحق ومتابعة النبي صلى الله عليه وسلم، وغير مقصود لمخالفة الشرع، وقاعدتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه)^(١) .

لأن الله تعالى أمر الناس بطلب الحق على قدر وسعهم وإمكانهم؛ فإن لم يصيبوا الحق في اجتهادهم، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

٣- الإكراه:

اتفق أئمة أهل السنة والجماعة على أن الإكراه على الكفر بضوابطه الشرعية يعتبر من موانع التكفير في حق المعين.

ومن ضوابط الإكراه - عندهم - أن يقع بسبب التهديد بالضرب والقتل والتعذيب، أو قطع عضو من أعضائه، بالفعل لا بمجرد التهديد اللفظي، وقد رفع السيف فوق رأسه؛ حتى يتحقق الإكراه، وأن يغلب على

(١) رواه ابن ماجه.

ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك فوراً لا محالة؛ فحينئذ يجوز له القيام بما دفع إليه بالتهديد، باعتباره في حالة ضرورية شرعية؛ فيباح عندئذ إظهار ما يخالف الدين، ولا يأثم إن نطق بالكفر أو فعل؛ لأن في هذه الحالة ينعدم في الإنسان الرضا، ويفسد الاختيار، وتنتفي الإرادة والقصد، أما ما دون ذلك فيدفع أعظم المفسدتين بارتكاب أدناهما؛ ففي هذه الحالة لا يكفر المسلم ما دامت الموافقة باللسان دون القلب، وقلبه مطمئن بالإيمان، وموقن بحقيقته، وذلك لظاهر قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ عَذَابٌ مِّنَ اللَّهِ وَهُمْ وَعَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.

كما أجمعوا على أن من أكره على الكفر، فاختار القتل؛ أعظم أجراً عند الله تعالى ممن اختار الرخصة؛ وذلك لأن الصبر والأخذ بالعزيمة له منزلة رفيعة عند الله تعالى، وأولى من الأخذ بالرخص، ولو كانت مباحة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر؛ فأمره ونهاه فقتله) (١). أما من نطق بالكفر، وقال: قصدت المزاح؛ فهو كافر ظاهراً وباطناً، إذ حكم الكفر يلزم الجاد، والهازل، والمزاح على السواء، وفي الآخرة أمرهم إلى الله تعالى، يقول ابن تيمية رحمه الله: “فمن قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عامداً لها عالماً بأنها كلمة كفر؛ فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً، ولا يجوز أن يقال: إنه في الباطن يجوز أن يكون مؤمناً، ومن قال ذلك فقد مرق من الإسلام” (٢).

٤- التأويل:

هو التلبس والوقوع في الكفر متأولاً من غير قصد لذلك. وقد اتفق أئمة أهل السنة والجماعة على أن التأويل السائغ - الذي له وجه في العلم واللغة العربية - يعتبر من موانع التكفير؛ إذا كان سببه القصور في فهم الأدلة الشرعية، أو الاستناد إلى الشبه التي تصرف عن اتباع الحق دون تعمد للمخالفة، أو المعارضة، أو التكذيب، أو الرد، أو العناد؛ بل اعتقاد العكس بأن الحق معه والتزمه بذلك.

وهذا النوع من المتأول إذا أخطأ، وكان من أهل الإيمان؛ فهو معذور حتى تقام عليه الحجة، وتزول عنه الشبهة. وهذا النوع من التأويل مذموم؛ إذا لم يعطل بعض أحكام الشريعة المعلومة من الدين بالضرورة، ولكن يؤدي إلى المخالفة دون القصد؛ فهو من قبيل الخطأ الذي غالباً ما يكون سببه الجهل. وإن كان مما يعطل بعض أحكام الشريعة؛ فهو أشد ذمماً؛ لأنه من أصول الضلال والانحراف، وذريعة للغلو في الدين.

(١) رواه الحاكم.

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول ص ٥٣٢ .

واتفق أهل السنة والجماعة - أيضاً - على أن هنالك تأويلات لا يعذر بها؛ كتأويلات الباطنية، والفلاسفة، وغيرهم من الغلاة؛ لأن حقيقة أمرهم هي تكذيب للدين جملة وتفصيلاً، أو التكذيب لأصل لا يقوم الدين إلا به، أو عدم عبادة الله وحده؛ كإنكار الفلاسفة لحشر الأجساد، وقولهم إن الله تعالى لا يعلم الجزئيات، أو القول بتحريف القرآن، أو اعتقاد النفع والضرر في الأموات كما يفعله غلاة القبوريين... ونحو ذلك من الاعتقادات الغالية التي لا تعتمد على أصول شرعية.

فالتأويل - عند أهل السنة والجماعة - نوعان: نوع يعذر به الإنسان، ونوع لا يعذر به.

(٥) - التقليد:

وهو: (اتباع قول من ليس قوله حجة) .

والتقليد لا يكون إلا مع عدم معرفة الدليل الشرعي؛ لأنه اتباع قول الغير من غير معرفة دليله. والاتباع هو الحجّة في الإسلام، وهو العلم الصحيح؛ لأنه قول الله تعالى، وقول رسوله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة، وما سوى ذلك يسمى تقليداً. والتقليد نوعان:

- ١ - التقليد المباح: يكون في حق العامي الذي لا يعرف طرق الأحكام الشرعية، ويعجز عن معرفتها، ولا يمكنه فهم أدلتها، ولكن له طلب الدليل الشرعي من المفتي؛ لأن المسلم من حقه أن يستوثق من أمر دينه.
- ٢ - التقليد المذموم: هو تقليد رجل واحد معين دون غيره من العلماء في جميع أقواله، أو أفعاله، ولا يرى الحق إلا فيه.

ذهب جمهور أئمة أهل السنة والجماعة إلى جواز التقليد في العقائد والأحكام للعامي، والذي يعجز عن فهم الحجّة والنظر والاستدلال.

ويحرم التقليد على العالم، أو الذي يستطيع النظر والاستدلال؛ إذا اجتهد وبان له الحق في المسألة أن يقلد غيره، سواء كان ذلك في العقائد أو الأحكام؛ لورود الأدلة في ذم التقليد والمقلدين. واتفقوا على أن التقليد من موانع التكفير؛ لأن المقلد جاهل لا يفهم الدليل أو الحجّة، ولا بصيرة له ولا فقه؛ فهو معذور حتى تقام عليه الحجّة ويعلم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "والذي عليه جماهير الأمة: أن الاجتهاد جائز في الجملة، والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد، وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد؛ فأما القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف، والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد، إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور الدليل له؛ فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه، وانتقل إلى بدله وهو التقليد، كما لو عجز عن الطهارة بالماء، وكذلك العامي إذا أمكنه الاجتهاد في بعض

المسائل جاز له الاجتهاد؛ فإن الاجتهاد منصب يقبل التجزي والانقسام، فالعبرة بالمقدرة والعجز” (١).

٦- العجز:

إن الشريعة الإسلامية سهلة ميسرة، ومحكمة شاملة لجميع نواحي الحياة، ومناسبة لجميع أحوال العباد حسب طاقاتهم وقدراتهم، وأحكامها مختلفة حسب حال العبد من السعة والرخاء، والعبد لا يكلف ما لا يطيق ولا يقدر على أدائه، قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ .

وقد اتفق أئمة أهل السنة والجماعة على أن العجز عن أداء ما شرع الله تعالى أو عن أداء بعضه؛ يعتبر من موانع التكفير؛ إذا كان سببه انتفاء الإرادة وعدم الاختيار والرضا والقصد بذلك، واتقى صاحبه الله ما استطاع؛ فإنه معذور غير مؤاخذ على ما تركه، كالذين بلغتهم دعوة الإسلام وهم في دار الكفر وأسلموا ولكن لم يتمكنوا من الهجرة إلى دار الإسلام، ولا الالتزام بجميع شرائعه؛ لأنهم ممنوعون من إظهار دين الإسلام، أو ليس عندهم من يعلمهم جميع شرائع الدين؛ فهؤلاء معذرون، وإن ماتوا على حالهم فهم من أهل الجنة إن شاء الله.

• تكفير أهل السنة والجماعة لمن ثبت كفره:

علمنا أن أئمة أهل السنة والجماعة كانوا يجترزون من تكفير المعين، ويبتنوا خطورة الإقدام على تكفير المسلم دون علم، ولكن لم يمنعهم هذا من الحكم بالكفر على من ثبت في حقه الكفر بشروطه الشرعية، ولم يترددوا في تكفير من كفره الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم لأن النصوص الشرعية دلت على جواز تكفير من ارتكب عملاً أو قولاً مكفراً؛ بل جعلوا تكفير الكافر من أصولهم في الاعتقاد، وحكموا بكفر من لم يكفر الكافر، أو يشك في كفره.

يقول القاضي عياض رحمه الله: (الإجماع على كفر من لم يكفر أحداً من النصارى واليهود، وكل من فارق دين المسلمين، أو وقف في تكفيرهم، أو شك) (٢).

فاهتمامهم في تكفير الكفار والمشركين، أو من ثبت كفره، أو رده؛ ليس لهوى في النفس؛ وإنما يريدون التعبد لله تعالى بذلك، والقيام بواجب الولاء والبراء، فمعرفة حال الشخص من إيمان، أو كفر، تحقق للمؤمن التعبد بمحبته إن كان مؤمناً، وكراهيته إن كان كافراً.

فتكفير أهل السنة والجماعة للكفار، وعداؤهم لهم وبغضهم إياهم؛ ما هو إلا استجابة لله عز وجل، قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ .

(١) مجموع الفتاوى (٢٠٣/٢٠) .

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢٨١/٢).

وكذلك حبهم للبعد نفسه إذا دخل في الإيمان بعد الكفر؛ استجابة لله جل وعلا، قال تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ ﴾ .

فمؤالاة أهل السنة والجماعة ومعاداتهم للبعد مبنية على أساس صفات الإيمان والكفر التي تلازمه، قال الله تعالى: ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ ﴾ .

• ما يمحو الكفر بعد ثبوته على المعين:

أجمع أهل السنة والجماعة؛ على أن الكفر إذا ثبت ووقع في حق المعين؛ لم يمحى شيء إلا التوبة الصادقة وبشرطها المعروفة؛ لأن التوبة تمحو جميع الخطايا والسيئات.

والتوبة هي المانع الوحيد الذي يمنع إطلاق اسم الكفر على المعين بعد رجوعه عن الكفر الذي وقع فيه؛ بخلاف الموانع السابقة؛ التي تمنع إلحاق الكفر به ابتداءً؛ حتى يزول المانع.

والله تعالى يقبل توبة العبد الصادق المقبل إليه إقبالاً صادقاً من قلبه، ويغفر جميع الذنوب والخطايا والمعاصي والكفر والشرك وما دونه، وأن كل من تاب وأناب إلى الله في هذه الدنيا؛ تاب الله عليه وغفر له، وليس شيء يغفر جميع الذنوب إلا التوبة، قال تعالى: ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ .

وقال عز من قائل: ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ {٧٣} أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: “ثبت بكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أن كل من تاب، تاب الله عليه. ومعلوم أن من سب الرسول من الكفار المحاربين، وقال: هو ساحر، أو شاعر، أو مجنون، أو معلم، أو مفتر، وتاب تاب الله عليه. وقد كان طائفة يسبون النبي صلى الله عليه وسلم من أهل الحرب؛ ثم أسلموا، وحسن إسلامهم، وقبل النبي صلى الله عليه وسلم منهم: منهم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وكان قد ارتد، وكان يكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول: أنا كنت أعلمه القرآن؛ ثم تاب، وأسلم، وبايعه النبي ﷺ على ذلك^(١) .

أما من مات على الكفر؛ فقد استحق الوعيد والخلود في النار، وتحقق فيه قول الله تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ .

(١) مجموع الفتاوى (٢٩١/٣).

الموضوع الرابع : آثار الإيمان على الفرد والمجتمع:

للإيمان أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع: فهو أحد مباني الدين العظام ومراتبه الجسام، وإذا أُفرد شمل الدين كله، ولا أدل على أهمية الإيمان من كثرة وروده في الكتاب والسنة وتكراره فيها.

ولأهمية الإيمان وعظم أمره فقد اهتم العلماء به وصنفوا فيه كتباً وجعلوا له أبواباً تبين مسائله وأحكامه^(١).

• ومن آثاره على الفرد:

١- أنه السبيل لخروج العبد من الظلمات إلى النور: يقول جل وعلا: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٢).

٢- أهله لا يصيبهم الخوف ولا الحزن؛ بل هم أهل الأمن والطمأنينة: يقول سبحانه: ﴿فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٣)، ويقول جل ذكره: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾^(٤)، ويقول تبارك وتعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَتَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً﴾^(٥).

٣- أهله هم أولياء الله: قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦)، ويقول: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾^(٧).

٤- أهله هم أهل معية الله تعالى ونصرته: قال تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٨)، وهذه هي المعية

(١) أفرد بعض العلماء مسائل الإيمان بتأليف مستقلة ومنهم: أبو عبيد القاسم بن سلام و أبو بكر عبدالله بن أبي شيبه والعدني وابن منده وابن تيمية، كما أن منهم من جعل له أبواباً في كتبهم مثل ابن أبي شيبه في مصنفه: (١١/٥-٨٥)، ومسلم في صحيحه (ج ١-٣/١٢١-٤٥٣)، والترمذي في جامعه: (٤/٣٥١-٣٨٤)، والنسائي في سننه: (٨/٩٣-١٢٦)، وابن ماجه في سننه: (١/٢٢-٢٨) والحاكم في مستدركه (١/٣-٨٥). وغيرهم

(٢) سورة البقرة: الآية (٢٥٧).

(٣) سورة الأنعام: الآية (٤٨).

(٤) سورة الأنعام: الآية (٨٢).

(٥) سورة النحل: الآية (٩٧).

(٦) سورة آل عمران: الآية (٦٨).

(٧) سورة محمد: الآية (١١).

(٨) سورة الأنفال: الآية (١٩).

الخاصة المستلزمة للنصر والتوفيق والإعانة يقول سبحانه: ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ ﴾^(١).

٥- ينال أهله الثبوت من الله تعالى عند الممات وعند سؤال الملكين في القبر يقول جل في علاه: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ﴾^(٢).

٦- الإيمان سبب لرضوان الله تعالى ودخول جنته والنجاة من ناره: يقول جل وعلا: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾^(٣)، ويقول سبحانه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُوتُوا خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾^(٤) جزأؤهم عند ربهم جنتٌ عدن تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً رضى الله عنهم ورضوا عنه ذلك لمن خشى ربه ﴾^(٥).

٧- به تكون الهداية إلى الرشاد والعصمة من سبيل الزيغ والفساد قال تعالى: ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ ﴾^(٦)، ويقول: ﴿ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَا اٰخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٧).

• ومن آثاره على المجتمع:

١- أنه الحياة والنور: يقول سبحانه: ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا يَهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴾^(٨).

٢- الناس كلهم خاسرون إلا أهل الإيمان: قال تعالى: ﴿ وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ

(١) سورة غافر: الآية (٥١) .

(٢) سورة إبراهيم: الآية (٢٧) .

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٥) .

(٤) سورة البينة: الآية (٧-٨) .

(٥) سورة التغابن: الآية (١١) .

(٦) سورة البقرة: الآية (٢١٣) .

(٧) سورة الشورى: الآية (٥٢) .

ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿١﴾ .

٣- أنه سبب للنجاة من عذاب الله تعالى في الدنيا: قال تعالى: ﴿ ثُمَّ نُجِّي رَسُولَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنَجِّ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) .

٤- أنه سبب لرغد العيش في الدنيا: يقول ربنا جل وعلا: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ (٣) .

٥- أهله هم أهل العزة والقوة يقول ﷺ: ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٤) .

٦- أهله هم خير الناس بشهادة الرب جل وعلا إذ يقول: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ (٥) .

٧- أنه سبب للنجاة من عذاب الله تعالى في الآخرة: يقول جل في علاه: ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنَجِّيْكُمْ مِّنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠٣﴾ تَوَّمنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (٦) .

انتهى المقرر،،،،،

(١) سورة العصر: الآية (١-٣) .

(٢) سورة يونس: الآية (١٠٣) .

(٣) سورة الأعراف: الآية (٩٦) .

(٤) سورة المنافقون: الآية (٨) .

(٥) سورة البينة: الآية (٧) .

(٦) سورة الصف: الآية (١٠-١١) .